

التقرير الاقتصادي

1 - مقدمة عامة : مرحلة جديدة في التنمية
ECONOM 01. CN4

2 - I - علاقات التنمية — 16
ECONOM 02. CN4

3 - II - الزراعة — 40
ECONOM 03. CN4

4 - III - الصناعة — 55
ECONOM 04. CN4

5 - IV - الخدمات — 90
ECONOM 05. CN4

6 - خلاصات عامة : الخواص الجوهرية للاقتصاد المغربي
وسمات المرحلة الراهنة من تطوره — 103

ECONOM 06. CN4

مقدمة عامة: مرحلة جديدة في التنمية

شكل عقد الثمانينات بداية مرحلة جديدة في اندماج البلدان
الراشمالية التابعة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من حيث حجم
ومساحة هذا الاندماج، إذ دخلت اقتصاديات هذه البلدان في مرحلة
انفتاح أوسع على حركة تصدير الرأسمال وتصدير البضائع وتصدير
الخدمات من طرف البلدان الامبريالية، من خلال رفع القيود على الاستثمار
انتهاج كافة السبل لجذب الاستثمار الأجنبي ومن خلال رفع
كل القيود على التجارة الخارجية، في ذات الوقت الذي تنسحب فيه
الدولة كمستثمر وكفاعل اقتصادي، وكلها تطورات تصب في هدف
جعل البلدان التابعة أكثر قابلية لأن تشكل جزءا من المجال العالمي
الذي تخضعه الشركات المتعددة الجنسيات للاستراتيجيات تطورها،
على نحو أن الطابع المميز للمرحلة الجديدة هو ~~تحويل~~ تحويل
حصة أوسع من مائة القيمة المستخلصة في البلدان التابعة الى
البلدان الامبريالية، عبر قنوات فوائد الديون وأرباح الشركات
المتعددة الجنسيات والتبادل الامتصاصي ونقل التكنولوجيا والخدمات.
والواقع أن هذا الانفتاح الأوسع للاقتصاديات التابعة ناجم
عن صعوبات ~~وعملها~~ استكمال دورة تراكم الرأسمال على المستوى
المحلي. إذ توقف عرقلة كثيرة ~~تتطلب~~ في وجه إتمام
دورة رأسمال - بضاعة - رأسمال بمجملها في الاقتصاد المحلي،
نظرا لضعف اندماج الاقتصاديات التابعة وتصدير عوامل
تراكم الرأسمال الى الاقتصاد البلدان الامبريالية، على نحو
أن أهم العلاقات في دورة الرأسمال تتحقق في أغلب الأحيان
خارج البلدان الرأسمالية التابعة، وقد استفحل المصاعب

أمام ~~تطوير~~ تطوير الرأسمال في شكل استثمار من طرف
البلدان التابعة مع بداية ~~المرحلة~~ المرحلة الثمانينات

حيث أصبح الاقتصاد شبه راكد ، بل عرف فترة تفهقر تجسدت
 في إغلاق عدد من الوحدات الإنتاجية وعلى تقلص استخدام قوى الإنتاج
 القائمة ، لذلك أخذ الرأسمال الشعبي يستعبد الامبريالية لتصدر
 مهامها ، واخذ يهيء لها أرضا مهيمنة وفقاً للمواصفات التي
 تملئها هي للإقبال على الاستثمار في البلدان التابعة .

وقد اطل عقد الثمانينات على المغرب ليحده في ظل أزمة اقتصادية
 خانقة تعصف بكل نشاطاته ، وليحده عارقاً في أزمة مالية في شكل
 عجز عن أداء الدين الخارجي خصوصاً بعد انخفاض مداخيل الفوسفات
 وارتفاع سعر الدولار ، وكان ذلك نتيجة حتمية لعقد من
 التطور الاقتصادي الذي وطأ مصالح الفئة المسيطرة داخل الطبقة
 البرجوازية ، ومصالح البرجوازية بشكل عام في تدخل مع مصالح
 الامبريالية وعلى حساب الطبقات الشعبية ، وأصبح الحاكمون بين
 براتين المؤسسات الامبريالية يتطلعون الى فتاويها بعد أن أضحى
 الدين الخارجي سلاحاً قوياً تضغط به الامبريالية لتعريض
 توجهاتها ، وهي توجهات تصب في مضمونها العام - مهما اختلف
 الشكل من مرحلة لأخرى - في التراجع وتقليد مصالح الرأسمال المحلي في تدخل
 مع مصالح الرأسمال الأجنبي مع تحويل أهم جزء من منافع العزيمة بأشكال
 مختلفة لغايات الرأسمال الامبريالي ، وقد تجسدت فتاوي
 المؤسسات الامبريالية في شكل سياسة اقتصادية عامة
 نفذت عبر تراكبات طوال الثمانينات ، لتتحول الى
 واقع اقتصادي واجتماعي كان محييت الأولى القوت اليوم
 للطبقات الشعبية وحقوقها الاجتماعية من سكن ولحمة وتعليم ...

وتتمحورت تلك التوجهات حول فتح الاقتصاد المغربي على
 مصالحه امام الرأسمال الامبريالي وحول الزيادة في مداخيل
 الدولة وتقليص انفاقها

ع

تشديد الدين الخارجي ، والعجز عن
 تغطية ما يستحقه من تسديد



الدولة على مراحل من الاقتصاد كاستثمار وكفاءة اقتصادي ،

وقد تحولت هذه السياسة الاقتصادية في جزء منها الى واقع

ملهم من خلال السياسات ، حيث ألغيت أغلب القيود

عن التجارة الخارجية ، والغني تقنين الدولة للأسعار عدد

من المنتجات المحلية ، لتصبح السوق المغربية محالاً مفتوحاً

للمنافسة الأجنبية ، ومن إصلاح جبائي يهدف الى

توفير مداعيل أكبر للميزانية الدولة على حساب

جيوب الكادحين ، وحق تقاير الاستثمار العمومي

وتخفيض مناصب الشغل المحدث من طرف الدولة ، وانخفضت

بشكل مّوالي الميزانيات المخصصة للمرافق الاجتماعية

ليتم تحويل هذه المهمة جزئياً الى الجماعات المحلية

في اتجاه مخصصة غير مباشرة لهذه القطاعات ، وتوالى

سوريا تقاير اعتمادات صندوق المقاصة بأفق

إلغاء كلياً خلال التسعينات ، وصدر في 8 يناير 1990

مرسوم ألغى قانون الميزانية الصادر سنة 1973 ، وبذلك

اختفت اجبارية ملكية الرأسمال المغربي

وذلك الخطة الخمسية الجبرية ملكية الرأسمال الموجه
لنسبة 5% على الأقل من الأسهم في الشركات المقامة بالمغرب،
وأصبح مجال الملكية ^{الملك} الشركات مفتوحا أمام الرأسمال الأجنبي،
وعلى 11 أبريل من نفس السنة صدر الظهير الذي ينص
على قرار بيع 111 مؤسسة عمومية إلى القطاع الخاص،
وعلى 6 نوفمبر من نفس السنة صدر قرار إحداث مناطق
مالية حرة بالمغرب عبارة عن حجاب جبائية للرأسمال المالي
العالمي، وابتداء من فاتح يناير 1991 بدأ تطبيق "إصلاح"
في القطاع البنكي، يقضي بإلغاء التمييز بين القطاعين
عن السلف البنكي لتوفير سبيل أكبر لتمويل الاستثمار،
إن الخطة الجامع بين كل هذه التطورات التي يبرمجها
الاقتصاد المغربي هو فتح هذا الأخير بالكامل في وجه
الرأسمال والبطائع والخدمات الأجنبية، في ذات الوقت
الذي ترفع فيه الدولة يدها عن الاقتصاد لتترك المجال
مفتوحا أمام الدوائر الامبريالية لتخضع الإنتاج والسوق
المغربية لمطالباتها باسم "المنافسة الحرة" و"الليبرالية"
الاقتصادية، وشعار الدولة في كل هذه التطورات هو أزمة
الديون التي ~~تتطلب~~ بشكل في الرحلة الحالية أداة
ضبط أساسية في يد مراكز القرار الامبريالية كمنظمة
لتحقيق التحولات الجارية في الاقتصاد المغربي،
لأن "الإصلاح" الجبائي بشكل جانبا هاما ضمن الإجراءات
التي اتخذتها الدولة في هذه الرحلة للزيادة ^{من} مداخيلها
بأفق مواجهة عجز الخزينة وتسييد الدين الخارجي.

4

~~4~~

وهذا الكتاب هو الذي وضع ^{تتميز} مع بهانية
تطبيق السياسة المالية بالسياسة النقدية
سنة 1983 ، بدأ ^{تتميز} على مراحل انطلاقاً من سنة 1986 ،
وقد أحدثت ضلته ثلاث ضرائب جديدة على عمل النظام
الجبايي السابق ، وقد شكلت الضريبة على القيمة المضافة التي
على عمل الضريبة على المنتجات والخدمات ضريبة قياسية
للقدرة الشرائية للأجوريين ، بالإضافة للمعدل الذي حدد إلى
المعدل العام الذي حدد لها وهو 19٪ والذي يعتبر من أكبر المعدلات
لهذه الضريبة عالمياً ، فإن الكثير من الوسطاء يجمعون هذه
الضريبة ضمن تكلفة متواجباتهم رغم أن المستهلك هو الذي
يؤدبها في نهاية المطاف ورغم أنهم مجرد محللين لتلك الضريبة
لفائدة الدولة. ^{ويقدر} ~~وتقدر~~ العلاقات الوسيطة التي يمر بها
المنتج قبل نزوله إلى السوق ~~بمعدل~~ ^{بمعدل} ما يرتفع سعر
السلعة أو الخدمة مما يشكل ثقلاً خطيراً على الإمكانات
الشرائية للمستهلكين. ^{وتتولد} ~~وتتولد~~ من هذا الثقل
الضريبة العامة على الدخل التي حلت محل ^{سبعة} ~~أربعة~~ ضرائب في
النظام الجبايي السابق ، وقد غيّبت منها الضريبة على الأرباح
العقارية مما يجعل امتيازاً لصالح المضاربين العقاريين ،
وأعفي منها القطاع الفلاحي إلى حدود سنة 2000 وفقاً
للظهير ~~مكرر~~ الصادر بهذا العدد في مارس 1984 ، والواقع
أن هذه الضريبة تعني أساساً أصحاب الدخل المحدود الذين
يصل عددهم حوالي 1.4 مليون في القطاع الخاص وحوالي
430 ألف في القطاع العام ، في حين أن الدخل المهني هو
غير المحكوم لا يعني إلا حوالي 16 ألف ، والدخل العقاري
40 ألف في حين أن الدخل من الأموال المنقولة محدودة
جزئياً ^{في حين} ~~في حين~~ العدد ، إضافة إلى أن هناك تساهلاً

ك

4

البلدان الرأسمالية التابعة بلجيكا من المكسب صندوق النقد
الدولي والبنك العالمي، وإضافة الى توفير مداخل مالية هامة

لتمديد الدين الخارجي، يجب هذا التطور في المجال ~~للتجديد~~
لانسحاب الدولة من الاقتصاد كمشتر بعد أن لعبت
هذا الدور على مدى ثلاثة عقود في حيث وفرت من خلال ذلك
شروط تشكل وتطور البرجوازية المغربية. أما الافة الجديد
الذي أخذت ترتسم ملامحه فهو فتور دور الدولة كمشتر
لغرض المجال أمام توطد تدخل المصالح بين البرجوازية المحلية
والرأسمال الامبريالي.

7

X

إن عملية الخصخصة تعني انتقال مساهيل ضخمة من ملكية الدولة
الى ملكية البرجوازية. وإذا أخذنا في الاعتبار مجموع
مساهمات الشركات التي ستخضع للتقوية في مؤسسات أخرى
ملن الخصخصة ستشمل في الواقع بشكل مباشر أو غير مباشر
حوالي 70 شركة، أي 40% من مجموع غلاف المساهمات
العمومية، غير أن عملية تقوية ملكية الدولة الى الرأسمال الخاص
ستعتمد بمشكل التمويل نظرا لحدودية تراكم الرأسمال
وضعف الادخار وهامشية دور السوق المالية في الاقتصاد
المغربي، ويبدو أن الدولة تعمل على مساهمة هامة
للرأسمال الأجنبي في شراء المؤسسات العمومية، ويندرج
قرار إلغاء المزرعة وخطة المناطق الحرة ضمن التدابير
المأخوذة لاستقطاب الرساميل الأجنبية الى التوظيف في
المغرب، وتدخل الخصخصة ضمن ~~أهداف~~ ^{مبادئ} التوظيف تلك، وإضافة
الى محاولة استذاب الرأسمال الأجنبي تحاول الدولة معالجة مشكل تمويل
الخصخصة من خلال "إصلاح" لبورصة القيم بهدف الى
التشجيع على التوظيف في الادخار في قيم منقولة.

١٠ تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار ومن المنتظر أن تستفي المجموعات
 الخاصة الكبرى أسهم الأرباح داخل لائحة الموصلة . فلهذه المجموعات
 المجلدات والراسمال الأجنبي وحدهما يتوفران على رسالة هامة
 تجعلهما في موقع متميز لشراء المؤسسات الخاصة للتفويت .
 وقد أخذت مجموعة اسنوم الشمال الإفريقي (أونا) تستفيد من
 عملية التفويت قبل الإعلان الرسمي عن انطلاقها ، حيث تخلت
 الشركة الوطنية للاستثمار SNI (المطروحة في لائحة الموصلة) عن
 حصصها في عدد من المؤسسات لصالح "أونا" وهي صفقات
 عكست تركز هذه المجموعة في القطاع المصرفي وقطاع التغذية .
 وإضافة إلى توطد لصالح الراسمال الكبير ، سيذهب عن عملية
 الموصلة ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها
 الشركات الخاصة للتفويت ، كما أثبتت تجربة مكتب التسويق
 والتصدير أن التشغيل يصبح عرضة للخطر عند التفويت ، أي
 أن عملية التفويت ستؤدي لتسريحات هائلة للشغيلة
 وستكون ستساهم في ضرب القدرة البشرية للطبقات
 الشعبية .

وفي انسجام مع الاتجاه العام لفتور في دور الدولة
 كفاعل اقتصادي واندماج الأوسع في الاقتصاد
 الرأسمالي العالمي فتح وفتحت السوق المغربية على
 مراعيها أمام البصا منافسة الجائعات الأجنبية
 تحت شعار "تحرير التجارة الخارجية" . وقد
 انتهت في إطار البرنامج العام للاستيراد لسنة
 ١٩٩٠ أكثر من 400 مادة جديدة من اللائحة "ب"
 التي تخص المواد التي تخضع استيراد المواد
 الموجودة منها لإذن مسبقة إلى اللائحة "أ" التي

الاط- انظر المرفق
 سنة ١٩٨٦
 الدولة
 مناقشة

المنشورد المواد المطروحة فيها دون قيود . وفي نفس
 ١٩٩٢

للتعريف الجبركية والتجارة "الحبات" وكلها إجراءات
تزيد من اعتماد المغرب على السوق العالمية وتفتح
لمصالح إحتفاع السوق المغربية للمنافسة القوية للبضائع
الأجنبية المستوردة ، إضافة الى البضائع المغربية ، وهو
ما أصبحت أصوات البرجوازية المغربية ~~تطالب~~ تطالب
بإلغاء الصناعة ترتفع بحجة عليه

إلا أن الافتتاح الكامل للاقتصاد المغربي على الاقتصاد
الرأسمالي العالمي تعدى حدود السوق الى الإنتاج ،
وذلك من خلال ~~تطوير~~ تطوير سكون لها انكسارات
خطيرة على المدى المتوسط ، ويتعلق الأمر بالغاء
قانون المغربية وإخلاق المناطق الحرة

~~فقد جاء إلغاء المذبذبة بعد أن عجز الرأسمال~~
~~المكبر المحلي~~ فقد سمح قانون المغربية الجديد بتوسع
هام لمصالح البرجوازية الكبيرة المغربية على امتداد
عقدي السبعينات والثمانينات ، حيث تشكلت
المجموعات الخاصة الكبرى ضمن هذه السيرة ، إلا أن
استنفاد هذه التطوير ~~للمكبرات~~ الصعوبات المحلية
لرأسمال سعيان ما وضعت حدودا لقدرة الرأسمال
المحلي على تطوير الاستثمار ، وخلقت الحاجة الى
استقطاب الرساميل الأجنبية ، إضافة الى ضغوطات

المؤسسات المالية الأجنبية في هذا الاتجاه ، وفي
الاستثمار محوما والاستثمار الأجنبي محوما
إطار تشجيع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار
ببسيط الإجراءات الإدارية والجبركية
وتخفيف مراقبة الوف وشمل ذلك على الخصوص
تبسيط إجراءات توفير العملة الصعبة بالنسبة
للمستثمرين الأجانب في المملكة مع التخلي عن

السودان ، وفي
حسابات لهم بالدرهم
القابل للتحويل

في العهد في أعالي المملكة

والواقع أن الميزة العتية عمليا خلال الثمانينات قبل
انتهائها رسميا، إلا أن استجابة الرأسمال الأجنبي
لله استثمار في المغرب تبدو له الآن مستحقة رغم

ارتفاع نسبي في تدبير الرأسمال إلى المغرب خلال
المنتصف الثاني من الثمانينات (1986 - 1989)

نالا استثمار الأجنبي بالمغرب انتقل من قيمة

838 مليون درهم سنة 1984 إلى 556 مليون درهم

في السنة الموالية وليست في وضعية شبه مراكدة

ليست من وجهة نظر تدفق نسبيا انطلاقا من سنة

1986 (812 مليون درهم) وليست سنة 1989 قيمة

مما يقرب من مليار درهم، ورغم هذا الارتفاع

النسبي في نهاية الثمانينات فإنه يظل لا يمثل إلا

نسبة 4 % من الاستثمار الأجنبي بالمغرب، وتأتي

على رأس الاستثمار الأجنبي بالمغرب سنة 1989 فرنسا

بـ (435,7 مليون درهم) متبوعة بالسعودية والإمارات

في إسبانيا التي عرفت استثمارات بالمغرب تطورا

كبيرا خلال الثمانينات حيث انتقلت من 289 مليون درهم

سنة 1984 إلى 1159 مليون درهم سنة 1989، ونفس

الشيء يلاحظ بالنسبة للرأسمال المويبي الذي ارتفع

توظيفه في المغرب منتقلا من 503 مليون درهم سنة 1984

إلى 1063 مليون درهم سنة 1989 . إلا أن سنة 1990

عرفت إقبالا أم للرأسمال الأجنبي على الاستثمار

بالمغرب، فإذا أخذنا الاستثمار الأجنبي في الصناعة

نلاحظ أن مشاريع الاستثمار

11

المصدر نشر في

الأجنبي في الصناعة المواقفة عليها رسميا بلغت قيمتها
2582 مليون درهم ، أي 24 % من مجموع مشاريع الاستثمار
الصناعي خلال سنة 1990 ، وبارتفاع بنسبة 110 %
مقارنةً بسنة 1989 ، وجاءت فرنسا في المقدمة بحصة
24 % من الاستثمار الأجنبي ، متبوعة بسويسرا (21 %)
والسبانيا (17 %)

وكل هذه المؤشرات تبين أن الرأسمال الأجنبي أبدى
اهتماما نسبيا بالاستثمار بالمغرب منذ الفترة ~~التي~~
الأخيرة من الثمانينات وخصوصا نهاية التسعينات ، إلا أن
الجداه به بظل ضعيفا قياسا إلى نسبته داخل الاستثمار
الإجمالي بالمغرب و إلى حد الإغراءات التي قدمت
للمستقطبين ، كما لا حظ أنه أصبح يفضل الاستثمار في قطاع
القطاعات المنتجة ، نظرا لتوسع سوق الخدمات في المغرب في
ومع ذلك يظل الحاكم يرون في الرأسمال

الأجنبي حافز سليمان الذي سيجري الاقتصاد المغربي
من الأزمة إلى الانتعاش ، وفي هذا الاتجاه ~~قرر~~
قررت الدولة إقامة مناطق مالية مرة
للمغرب لجلب تدفق الرساميل الدولية ، وقد تقرر
أن تكون هذه المناطق مفتوحة في وجه الأبنك
الأجنبية والمغربية وأعمال الشركات
(الهولدينغ) الأجنبية ، ويسمح لها في هذه المناطق
بأن ~~تستثمر~~ تسيطر نشاطها الاقتصادي في علاقة مع الأشخاص
الدائمين والمعنويين غير المقيمين بالمغرب وبالعمل
الصعبة فقط ، وسيمضي ~~هذه~~ ^{الأبنك في هذه المناطق} ~~للمؤسسات~~ في حبات
جبابية ~~على~~ حيث سيتمتع بعد من الإعفاءات
فيما يخص رسوم التسجيل والسنبر والضريبة على
القيمة المضافة ~~والضرائب~~ ^{القراش} ~~المباشرة~~ ، ومقابل إعفاءها

الخدمات أكثر منه
الفترة الأخيرة
بإرتباط مع موجة
تحديث إدارات
المستطعم القطاعية
الخاص والعام ،
وبإرتباط مع
ظهور التوزيع
الكبير في تجارة
الجملة والخدمات ،
كما أصبح الرأسمال
الأجنبي يستعنه
بشكل هام من بيع
خدمات في السوق المحلية
دون الاستثمار مباشرة
في قطاع الخدمات بالمغرب ،
وذلك من خلال هيئته
العنادة الكبرى

تطرح فكرة المناطق الصناعية المرة الى جانب المناطق المالية
 "الأوف شور"، ومن بين المدن المرشحة لأن تتحول الى مناطق
 صناعية مرة ~~يتمتعون~~ ~~ويستفيدون~~ ~~من~~ ~~الرأسمال~~ ~~الأجنبي~~ ~~بمستويات~~ ~~مختلفة~~ ~~من~~ ~~جلب~~
 الرأسمال الدولي، هناك أساساً منطقة الجرف الأصغر
 تضاف اليها الدار البيضاء وططوان والكادير والناظور.
 إن الطبقة الحاكمة في ظل عجزها عن خلق حوافز تراكم الرأسمال
 في إطار اقتصاد متجمد داخلياً نظراً لطبيعتها كطبقة
 رأسمالية شاذة، تذهب ملكها كلها في المرحلة الراهنة
 الى أبعد الحدود في محاولة مدفن الرأسمال العالمية على
 السدوف في الاقتصاد العالمي لتتسبب حركة الاقتصاد وجلب
 العملة الصعبة لتسديد الدين الخارجي. ومع ذلك يظل
 احتمال عدم انجذاب الرأسمال الأجنبي الى هذه الجينات
 الجبائية وارداً، بل ثبت تجربة الإمارات والبحرين
 أن إقامة المناطق ^{المرة} يزيد من اختلال الاقتصاد المحلي
 ومن ضعف اندماجه ومن تبعيته، ويصادف ~~لهذا~~ ~~الأسباب~~
 لهذا المشروع تحفظات حتى في أوساط البرجوازية،
 إذ يكبر مخاوف الرأسمال الصناعي المحلي من إقامة المناطق
 الصناعية المرة، في حين يتخوف أوساط أصحاب المصالح
 في القطاع المصرفي من المنافسة القوية التي سيولدها.
 انجذاب الرأسمال المالي العالمي الى المناطق المالية المرة.
 وقد دخل القطاع المصرفي المحلي ذات في تطور يرمي
 الى توفير سيولة نقدية أوسع للاستثمار في
 إطار مدفن المنافسة بين الأبنك. حيث تنوّر
 إلغاء التأليب عن السلف البنكي من خلال تحرير
 معدلات الفائدة مع وضع ~~السياسة~~ ~~تطوير~~ ~~أساليب~~
~~تغيير مباشرة~~ ~~للمراقبة~~ ~~تجج~~ ~~السلف~~ ~~ومنها~~ ~~أساساً~~ ~~رفع~~

معدل الاحتياطي النقدي، وهذا التطور يجري أساساً لصالح
الائتلاف الكبيرة إذ أصبح بدأت تظهر معالم تضرر
الائتمالك الائتلاف المتوسط والحدود من المصارف من تدبير
أسعار الفائدة.

كس

إن كل هذه التطورات في تدخلها تصب في اتجاه
توفير أوسع الشروط للاندماج أكبر للاقتصاد المغربي
في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفي اتجاه تركيز مصالح
الرأسمال الكبير المحلي في تدخله مع الرأسمال الأجنبي
مع استبعاد هذا الأخير على الحصة الأكبر من غنائم
القيمة. وبالتالي فإن هذه التطورات توطد علاقات
التبعية، وتزيد من دات الوقت من حدة التناقضات
الثنائية والتناقض الرئيسي بين الطبقات على المستوى
المحلي، وفي دات الوقت ترسخ التطور المحتل
والمشوة لقوى الإنتاج وضعف الاندماج بين مكونات
الاقتصاد المغربي، مما يجعله أكثر عرضة للاضطرابات
التي قد تحدث في الاقتصاد العالمي.

4 - توطد علاقات التبعية من خلال الانفتاح الأوسع
للاقتصاد المغربي على حركة البضائع والرساميل
والخدمات والعروض الأجنبية، ومن خلال اتساع
استفحال ارتفاع نشاط الشركات المغربية على
السوق العالمية، والقطاع العقاري على
السوق العالمية.

5 - توطد قطاع الخدمات على حساب القطاعات
التي تساهم في الناتج

إن تحليل الواقع الاقتصادي المغربي يمر عبر تحليل
لابنية الهيكل الاقتصادي القائمة وتحديد نوعية العلاقات
التي تربط الاقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي .
وبما أن الوضع الاقتصادي ليس بحال بل في تطور مستمر
وجب رصد وتحليل التحولات التي يشهدها وذلك من أجل
إدراك مظهر أساسي منها ، أي له انعكاس على طبيعة
وتطور الهيكل القائمة ، ومظهر مجرد مظهر لها .
كما وجب رصد مدى تفاعل الوضع الداخلي مع محيطه العالمي أي
تحديد مدى مساهمة العامل الخارجي في تلك التحولات .
فمن الواضح أن الإقتصاد المغربي يوجد حالياً تحت وطأة
الدوائر المالية الأجنبية تلك الدوائر التي هي تعمل جاهدة
على المزيد من فتح المجال الإقتصادي المغربي أمام الرأسمال
العالمي وذلك من أجل إكساح أوسع وأشمل .
كما هو معروف أن الشركات الأجنبية - وجميعها فروع لشركات
متعددة الجنسيات - تتوزع على مواقع هامة في الإقتصاد
المغربي ولها علاقات شراكة مع شرائح من البرجوازية
المغربية وأساساً في قطاعي الصناعة والخدمات . كما أن حجم
هذه المواقع وكذا نوعية وإمتداد تلك الشراكات في تطور كمي
ونوعي مستمرين .

وفي هذه المصطلحات يبقى فهم التحولات التي يعرفها الوضع الاقتصادي
المغربي رهين بوضعها في إطارها العام ولا وهو التحولات التي
يعرفها النظام العالمي نفسه .

يعرف النظام الرأسمالي العالمي في المرحلة الحالية بروز عدة مؤشرات تعبر عن احتداد تناقضاته الداخلية، تحمل هذه المؤشرات بوادر أزمة جديدة / وإن لم تأخذ شكل الأزمة التي عرفها هذا النظام في بداية القرن.

وترجع أسباب هذه الأزمة إلى طبيعته الذاتية وسيورته التاريخية ومن أهم مظاهرها نذكر بالخصوص:

+ تفاقم تراكم الرأسمال ووجود جزء منه فائض لا يجد له فرما كافية لتجديده وإستثماره.

+ تقلص قاعدة إنتاج فائض القيمة قياسا بالرأسمال المتوفر.

+ وجود فائض في الإنتاج في عدة قطاعات.

+ التنافس الحاد الذي يلعب العلاقات ما بين أقطاب هذا الرأسمال وللحيلولة دون تفاقم الوضع ولتجاوز أزمته يستعمل

النظام الرأسمالي العالمي وسيلتين أساسيتين مرتبطتين بينهما:

- الأولى وهي العمل على تدويل النظام وفرضه كونيًا.

- والثانية هي السيطرة على الدول كوسيلة لتوسيع

مجاله الحيوي بل يعتبر أنها لا زالت تتوفر على فرص هامة

لتحقيق أرباح باضلة.

تلك الدول ومن ضمنها المغرب / لا زالت تعاني من ظاهرة

ضعف قوى الإنتاج والتي هي في الحقيقة ظاهرة ناتجة عن العلاقات

الا متكافئة التي تربط هذه الدول بالبراكز الإمبريالية وعن

الطريقة التي أقدمت بها الهيئات الرأسمالية في ملء المجتمعات
وخلاصة في مرحلة الاستعمار المباشر.

بأنه في الحقيقة كانت تلك الهيئات التي يعدها ويكرسها التقسيم الدولي
للعمل ، ذلك التقسيم الذي أنشأه بهذه الدول دور شويو
البلدان الرأسمالية الممنعة بالمواد الخام الأولية والمواد
الخداثة بأثمان بخسة ، مكنت هذه الأخيرة من التسريع
في وشيرة نموها الاقتصادية . أصبحت الآن أحد المنافذ
للتنقيس على النظام الرأسمالي العالمي وذلك عبر تجديد
لذلك التقسيم حتى يتلائم مع مصالحه الآتية وذلك
للمعالي في إطار تكريس وتعميق التبعية ولأن تغيرت
أشكالها وتطوراتها .

فالمرآة الإمبريالية تمكنت في الفترة الأولى من التدخل
في القلاعات الأساسية وتحقيق التفوق التكنولوجي الذي
عمق الاختلالات القائمة ، أخذت في المرحلة الأخيرة
تتدخل جزئياً في بعض القلاعات التي فقدت أي إمكانية
إستراتيجية أو تكنولوجية بذلك إلا اختلالاً هامشياً
معين إلى مستوى آخر حسب الوضع المرحلي لتطور قوى
الإنتاج ...

ومن الملاحظ أنه في المرحلة الأخيرة وفي ظل شروط النظام
الرأسمالي العالمي قد تمكنت بعض البلدان
" الإستفاداة " من هذا الوضع وتحقيق تنمية جزئية وهامشية
لكنه تنمية وفق شروط وقواعد وضمت أسسها من

لأرف دوائر أجنبية عن المجتمعات المعنية وبذلك
لا يمكن أن يشكل بأي شكل من الأشكال مشروعا تنويريا
حقيقيا لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع القوى
الإجتماعية المحلية وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية....

وهكذا كانت الدوائر الإمبريالية تدعو في مرحلة الخمسينات
والستينات إلى سياسة التمهيع المعروف للواردات والتي بعد
أن وصلت إلى الباب المسدود باستبدلت بهنالك المنتجات
الموجهة إلى التمديد... ولما تعبر هذه التوجهات عن
رغبة وحاجيات المراكز الإمبريالية وتدخل في إطار
تدويل وتعميم النظام الرأسمالي وربط الأقطار
بشكل عفوي بتلك المراكز.

ولذلك من هذا يمكن أن نلاحظ أن مواقع نمو الإنتاج
الرأسمالي بقيت في هاته المجتمعات ومن ضمنها المغرب
رهينة بالعلاقات مع البلدان الرأسمالية ولم تتمكن تلك
الدول من خلق وضعية تراكمات ذاتية داخلية تمكنها من
تحقيقه نمو مفرد يُعزدي بنفسه.

ومن الإ انعكاسات المباشرة لهذا التطور المشوه باستمرار
العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الما قبل رأسمالية
بشكل ملحوظ، تلك العلاقات التي أخذ تفككها
ولم نحسارها شكلا مغايرا للهيرونة التي عرفتها مثلا

في الدول الأوروبية ، تعود الإندجاسترنتيجة إلى هذا ما
مع الهياكل الرأسمالية الحديثة فهي إما تتلاشى وتنفك
وتستمر بل تعدي نمط الإنتاج الرأسمالي عبر المساهمة في
تجديد قوة العمل التي يستغلها هذا الأخير إما تتطور
في أفق الإندجاسترنتيجة إلى لار الهياكل المعقدة.

لأن فهم ترتيبات التقسيم الدولي الجديد للعمل تجعلنا
نخلص إلى القول بأن التمهيع الجزئي للبلدان التابعة أو بالأحرى
لبعض البلدان التابعة لم يتم في إطار فك التبعية مع
الدوائر الإمبريالية بل هو تمهيع ملامشي سمحت به
تلك الدوائر نفسها أي أنه لم يتم في تناقض مع مصالحها
أو في إطار تجاوز الاختلالات القائمة أو القضاء على التبادل
الامتكاف بل يعني مقلداً أن تلك الاختلالات قد انتقلت
من مستوى معين إلى مستوى أعلى حسب المرحلة الراهنة من
تطور النظام الرأسمالي العالمي وحسب المستوى المرحلي
لتطور قوى الإنتاج . إذ أصبح حالياً القطاع الأساسي
في النسيج الإقتصادي يتحول تدريجياً من قطاع مادي
لموس أي قطاع إنتاج آلات الإنتاج إلى قطاع غير ملموس
ألا وهو التحكم التكنولوجي ، الشيء الذي جعل الدول
الرأسمالية تتخلى في حدود معينة عن بعض القطاعات
الصناعية الغير إستراتيجية وإن كانت هاته العملية تعرف
تدبياً بل إنها تعرف تراجعات بالنسبة لبعض الصناعات

والتي هي تعرف حاليا بإعادة تركيزها
ولكنه من الواضح أيضا أنه من نتائج التقسيم الدولي
الجديد للعمل التمايز الحامل بين التشكيلات الاجتماعية
التابعة في الرحلة الأخيرة وذلك حسب موقعها ومستوى
إنهيارها في مسار تدويل النظام الرأسمالي العالمي ومساهمتها
في تراكماته.

لكن هذا التقسيم الجديد يتماشى أساسا مع طبيعة الشركات
المتعددة الجنسيات التي تستفيد من هذا الوضع وتعديه بل
إن المحرك الأساسي على المستوى العالمي الذي تلابق عبره
السياسة الإمبريالية وتتركز بواسطته علاقات التبعية هي
تلك الشركات التي يعتبر وجودها وتوسيع دائرتها نفوذها
من أهم مميزات مسار تدويل النظام الرأسمالي في مرحلته
التاريخية هذه. وإذا هي شكل من أشكال تطور الرأسمال من
أجل توسيع قاعدة التراكم. وهذا التدويل غير شمولي توزيع
الدخل بل شروط الصراع اللاحق إذ تتمكن تلك الشركات من
التفويض عليها من جراء الفخلة الناتجة عن صراع اجتماعي
معيّن في بلد ما بتعميقه (أي البدن) بمواقع أخرى تكون
الشروط مؤاتية لها أكثر.

ولعمل المسائل الأساسية التي تتحكم فيها تلك الشركات
لأكبر دليل على الدور الذي تلعبه في إطار مسلسل تدويل
النظام الرأسمالي وفروفي ديمنته ما ونذكر منها على الخصوص:

- السيطرة على الجزء الأكبر من التجارة العالمية.
- التحكم في الموارد المالية العالمية.
- الهيمنة على كل الأسواق العالمية.
- التفوق التكنولوجي.

وهذه المسئلة بالذات - أي إمتلاك التفوق التكنولوجي - تستلزم
وقفاً خاتماً. فلهذا التفوق يؤدي إلى شكوك التبعية إذا
كان التبعية التكنولوجية التي تعاني منها الدول النامية
هي إحدى الوسائل الأساسية التي تتركز بواسطتها التبعية
الإقتصادية وبالتالي السياسية. لأن إستيراد التكنولوجيا
المقدمة المهيمنة حسب ظروف ومجالات البلاد الرأسمالية
المهيمنة وإستعمالها على ذلك الشكل يؤدي إلى:

- + تبديد العملة الصعبة.
- + سوء إستعمال الموارد الطبيعية المحلية.
- + عدم الإستعمال العقلاني لليد العاملة المحلية.
- + تحميل وظيفية توزيع الدخل والحيولة دون توسيع السوق.

من الواضح إذا أن أي سياسة تنموية حقيقية وتحررية
في تنميتها إلى فك أواصر التبعية يجب عليها رفع هذا
التحدي الأساسي ألا وهو إمتلاك التكنولوجيا المتطورة
أو على الأقل مرحلة تكيف المستوردة منها مع المجالات المحلية.
ولعل المدخل الأساسي لها في العملية بالنسبة لبلادنا هو
توفير الطاقات المأثلة لتلك الطاقات الشاب المأثلة

وفرض مبدأ الأفضلية الوطنية أي التعامل مع الكفاءات الوطنية على القطع الخام المحلي والأجنبي بل حتى على المؤسسات (المقاولات) التابعة للدولة والتي بمالها ماتت تعامل مائة الممالة.

وكذلك خلق شروط معاكسة تيار هجرة الأدمغة الوطنية إلى الخارج ، إذ يجد حاليا عددا كبيرا حثيثا المخربة في مختبرات الدول الأجنبية بالألوف ، والتي هي في الحقيقة تعد عملية تمويل لاقتصاديات الدول الممنعة.

فمنعوا للمواقف الإقتصادية على المستوى العالمي ومنعوا لإمتلكها التفوق التكنولوجي عند الشركات المتعددة الجنسيات وتكرس عدة تحولات في النظام الرأسمالي العالمي ومن أهمها :

- + النزوح نحو تركز الرأسمال .
- + خلق وحدات إنتاجية مركزة على قدر هام من الرأسمال الثابت .
- + خلق وحدات إنتاجية من الحجم الكبير .
- + فرض شروط التنافس على برجوازيات البلدان التابعة ومن

فمنها ضرورة إقضاء التكنولوجيا الحديثة.

• دفع الدول الرأسمالية الممنعة إلى إقراض الدول التابعة من أجل تمويل مآثراتها (أي مآثر الشركات المتعددة الجنسيات)

ولذا وقفنا عند هذه النقطة فلا حفي أن البلدان التابعة كما ومن ضمنها المغرب، قد استيقظت في العقد الأخير على وجمعية خطيرة ألا وهي حجم تلك القروض ومستوى تدخلات القطاع البنكي العالمي الذي تمثل تدخلاته أسلوب جديد وقوي في سبيل تثبيت أوضاع التبعية لفائدة النظام الرأسمالي العالمي. هذه التدخلات التي ساعد على إارتفاع حجمها وجود فائض مالي على المستوى العالمي جزء مهم منه مدرك الشريعة النفطية العربية. يا خاف إلى غياب فرض كافي في الدول الرأسمالية الممنعة لاستثمار ذلك الفائض. وكذا تدخل الدول الإمبريالية لفائدة برجوازياتها الكبرى من أجل مساعدتها على تهدير منتوجاتها.

هكذا وعبر سياسة تهدير رؤوس الأموال سواء على شكل إستثمارات مباشرة أو على شكل قروض بحلول النظام الرأسمالي التنفيذ على أنتمته الهيكلية عبر توسيع قاعدة الاستخراج فائض القيمة وفي نفس الوقت ربحا مشربا ومناقض. شاسعة من العالم بالنظام الرأسمالي العالمي وإخضاعها له. لكن اللامقبات المساعدة في بلادنا والتي تحاول عبر إستيراد

تلك الرساميل ، تدميم مسلسل تراكم الرأسمال الداخلي
وملإختلافات التوازنات الخارجية ، تنافهم الوضع في
الحقيقة ، لأن مهانة الرساميل الأجنبيّة تساهم في
تحويل جزء هام من فائض القيمة المستخرجة محلياً إلى
المراكز الإمبريالية ، ذلك التحويل الذي يشكل عائقاً
هاماً أمام مسلسل تراكم الرأسمال المحلي . ويتجسد ذلك
التحويل بشكل أساسي في :

+ خدمة الدين

+ تحديد الأرباح

+ تكاليف التكنولوجيا وسائر الخدمات المستوردة .

+ التبادل الامتصاصي الذي لا يخففت شروطه مثلاً مليون
سنة 70 و 80 بنسبة 6٪ حسب صندوق النقد الدولي نفسه .

ومن البديهي أنه ما كان لأوامر التبعية أن تقتولاد بهذا
الشكل لولا ذلك الاستعانة البرومي والعملي بل التداخل بين
صالح المراكز الرأسمالية العالمية وصالح الطبقات السائدة
والتي تجدد في شراكتهما مع تلك المراكز فرمة من أجل تعزيز
وتقوية مواضعها ونفوذها وذلك لايعا على حساب ومصلحة
أوسع الفئات الشعبية ، مما يؤدي بهلبيسة الحال إلى
تردي الأوضاع الاقتصادية .

ولعل أكبر تجسيد لذلك التردّي ولهاشاشة الوضع هو ذلك
التفتح المفرط على الخارج إذ أن مبحث التجارة الخارجية تمثل
بالنسبة للمغرب أكثر من 50٪ من الناتج الداخلي الخام .

ذلك التفتح الذي يجعلنا أكثر عرفة للتقلبات العالمية
ومن ضمنها تقلبات الأوضاع المالية الدولية التي تنعكس
سلباً على

- أثمان الصادرات والواردات

- يا حتماً على العملة الذهبية

- معدن التدفئة

- قيمة المديونية.

ولذا وقفنا عند هذه النقطة أي المديونية فلا حظاً أن هذه الأخيرة
بعد أن كانت في السبعينيات موضع إختار من طرف المسؤولين
في ذلك الوقت كعصر حسب من أعينهم - على مدى شقة الدواشر المالية
الأجنبية في إقتصادنا الرأسمالي و محنة .. أصبحت الآن ^{تشكل} أحد
العوامل الأساسية التي أدت إلى نهج السياسة "التفويضية" العالية
بل ومحدرة صاعبة يومياً لسائر الفئات الشعبية نفراً لكونها
تساهم في شدي إحوالها المادية و خصوصاً بعدما خربت الطبقات
الساعدة أن الموارد الوطنية يجب أن تحرف لخدمة الدين
على حساب توفير سائر الخدمات الاجتماعية.

فإذا كانت المديونية قد فاقت العشرين مليار دولار في السنين
الأخيرة على مستوى الدين الجاري فإلى عدة مؤشرات أخرى
تبعث على القلق وتوحي بوجود أزمة هيكلية تندرج بالكارثة ومن
ضمنها خدمة الدين الذي بلغ ما لا يقل على 3 مليارات
دولار سنوياً أو ما يعادل 40٪ من الواردات الجبائية.

أما مقارنة بمأخوذات المادرات فإن خدمة الدين تناهز حاليا 30٪ من تلك العائدات بعد أن وصلت إلى حوالي 40٪ منذ بداية سنوات 90 وقد تم تحقيق تلك النسبة بفضل إعادة جدولة بعض الديون. وما المعلوم أن تجاوز هذا المؤشر نسبة 20٪ يعد بمثابة دق ناقوس الخطر.

ولذا كانت إعادة الجدولة هي في حد ذاتها اعتراف بالعجز عن تسديد خدمة الدين بالموارد العادية. فلقد أدت إلى نشيئة ملموسة وواضحة ألا وهي وضع الاعتماد الوطني تحت الوصاية المباشرة لهندوق النقود الدارلي... ذلك الماهر الأمين على مصالح الدوائر المالية الأجنبية.

يأذن من بين الأدوار الأساسية التي يطلع بها هذا الهندوق هي توفير شروط الانتعاش الرساميل التي تسترقتها الدول النابتة من الدوائر المالية العالمية أي بمعنى جعل على ضمانها و ضمان مردوديتها وهذا ينظر جليا عندما يصرح أحد مسؤوليه " بأن التقرير يجب أن يوردي إلى نتائج إيجابية بالنسبة للبلد المعني والمجتمع الدولي "

ولعل قراءة سريعة لبعض الجالات التي تدخل فيها هندوق النقود الدولي في السنين الأخيرة تعطينا فكرة عن مستوى الوصاية : فلقد شملت تدخلاته في اعتمادنا الوطني كلاما من :

- المالية العامة
- المؤسسات العمومية
- السياسة النقدية

- سياسة الأسعار
- ميزان المدفوعات
- تدبير شؤون المديونية
- سياسة سعر الصرف
- النفقات الاجتماعية

وكل هذه التدخلات تركز على سياسة إقتصادية واحدة
تهدف بالأساس إلى :

- تخفيض الإنفاق الوطني (عبر تخفيض نفقات الدولة مثلا
كحد الأساليب ...)
 - تخفيض القدرة الشرائية من أجل تخفيض الاستهلاك.
 - تخفيض مستوى الواردات ومشاريع الاستثمار من أجل
الحفاظ على العملة المعبأة.
 - "ترشيد القطاع العام عبر خوصصته أساسا.
 - تخفيض قيمة العملة.
- ومن الجدير أن هذه السياسة لا تتخذ
الوطنية بعين الاعتبار وأساسا الواقع الإقتصادي والاجتماعي
لأوسع الجماهير الشعبية بل تهدف فقط إلى تحقيق أهداف
وقامورات الدوائر الإمبريالية.
- ومن المعروف أن الحكومات السائدة قد بادعت إلى توجيهات
المندوبين تقريبا في جميع المجالات ومن ضمنها تخفيض
سعر الصرف :

فلقد فقد الدريهم حوالي 70 ٪ من قيمته قياساً بالفونك الفرنسي
 في العقد الأخير. ومن المعلوم أن اللجوء إلى تحقيق قيمة
 العملة كأسلوب لحل مشكلات ميزان الآلات هو أسلوب غير
 مضمون بل غشدي في عدة تجارب، وفي جميع الحالات تبقى
 الشروط الضرورية التي يجب أن تتوفر لكي يكون لهذا الإجراء
 حافزاً لتحقيق التعكسات الإيجابية - ونعتقد أنها غير
 متوفرة في الظروف الحالية - هي :

- + أن يكون لذلك الإجراء مفعول حقيقي على أثمانه والمادات
- + أن تكون هناك علاقة جدلية ما بين مستوى الأثمان
 وحجم المبادلات الخارجية.

بمعنى أن تكون هناك إمكانية إنتاج وتصدير بكميات
 حواجز وهذا شيء غير واقعي بالنسبة لأهم المنتوجات المغربية
 نظراً للإجراآت الحمائية لأهم زبناء المغرب ولتجسدها في
 الرسالة يمكن التذكير بالمشاكل الملموسة التي تعترض المبادلات
 المغربية الموجهة إلى السوق الأوروبية المشتركة ونذكر منها
 على الخصوص منتوجات النسيج وما تعاني منه من جراء تحديد
 حجم المنتوجات المغربية المسموح لها بدخول السوق
 الأوروبية ، وكذلك المنتوجات الفلاحية وما تتعرض له سنوياً
 من جراء تقليص إجراآت السعر المرجعي . مع العلم بأن أغلب
 هذه المنتوجات ووقع التراجع إليها تشبهاً مع متطلبات السوق
 الأوروبية نفسها بل أحياناً تلبية لطلب هريع من لظنها .

ويعني أيضا تلك الشروط أن تكون أغلب الواردات كمالية أي
أن أي لي نخففنا في أي واستيرادها وبالتالي في استهلاكها الداخلي
في جراد علاقتها لا يشكل أي ضرر على الاقتصاد الوطني
وهذا أيضا أمر غير واقعي حسب المعطيات الحالية.

ولذلك كان تخفيف سعر الدرهم بأحدى وسائل السياسة الاقتصادية
التي لها تأثيرها المسؤوليين فتتبع السياسة التقويمية وإعادة
جدولة الديون الخارجية هي العنوان العريض لها في السياسة
وتجدر الإشارة هنا إلى أن إعادة جدولة الديون لا تشكل
بشكل من الأشكال حلا في حد ذاتها بل هو لأجل أدنى شكل
بل تعمل فقط على تأجيله وديمومة ولعل مسارح باتفاقيات
الجدولة في السنين الأخيرة الواحدة تلو الأخرى وتناقض
الدين الجاري بثمانين مليارات دولار ما بين 1982 و 1990 دون
أي حساب المساهمة في الإيرادات في نفس الفترة أي منذ إنطلاق
السياسة التقويمية لا حسن فليل على ذلك.

إنما لمن الواضح أن السياسة الحالية وضعت الاقتصاد المغربي
في حلقة مفرغة ينتظر فيها المسؤولين مبادرة من الدوائر
المالية الأجنبية لتخفيف الدين المغربي كمدخل لتنشيط الاقتصاد
وتختار فيها ما تراه الدوائر الإبقاء على تلك الديون مع
إعادة جدولتها في إطار شروط محجقة كوسيلة فعلا
بيدها لنزع المزيد من التنازلات على لاريف فتح المجال
الوطني بشكل أوسع في شروط أفضل بالنسبة لها فبعثا.

ومن أخطر المبادرات التي تحاول الدوائر الإمبريالية تمريرها حالياً هي مشاريع تحويل الدين إلى مساهمات في رؤوس أموال مقارلات محلية وأساساً تلك التي هي مقبلة على الخوادم، ولبعضها تهمة هريقة آنية للتخفيف من حدة أزمة الديونية لكن خطورتها مزدوجة:

- على المستوى الميكلي تركزها ته العملية تبعية الإقتصاد الوطني وذلك بتركيز التراجم الأجنبي فيه.
- على المستوى الحسابي الهدف غالباً ما تكون تحويلات العملة المدخلة إلى الخارج لها ته المساهمات لمساواة عن طريق تحديد الأرباح أو تحويلات مباشرة وغير مباشرة أخرى كما أكبر حجماً من العملة الموفرة أثناء عملية التحويل الأولي.

هكذا يظهر أن السياسة الإقتصادية المتبعة في السنين الأخيرة قد أخفقت كل الاعتبارات لمطالبات التوازنات المالية بل أصبحت تقترض من عدة مصادر من أجل أداء ديون سالفه أو تخلاية عجز ميزان الأدات كل هذا أدى إلى استفحال وضع الدين إضافة إلى أسباب أخرى لا يمكن تجاهلها التبادل والارتفاع نسب الفائدة وتهريب الرساميل إلى الخارج ... مما أدى إلى وضع الإقتصاد الوطني تحت وطأة مباشرة من طرف الدوائر المالية الأجنبية وخاصة مفاوضات الأساسي لمندوب النقد الدولي إذ تشترط الدول والأبنك الدائنة لإعدادة جدولة الديون أن يتم الاتفاق مسبقاً مع المندوب على برنامج سياسة تقويمية يشرف المندوب على مراقبتها

وتنفيده عن قرب إذ حق بعد الاتفاق على ذلك البرنامج
ولم لتزام اللبقات السائدة بتنفيذه (وذلك عبر رسالة النوايا
التي عقدتها للمندوق وتضمنها أهداف تلك السياسة ومراحلها)
يبقى رهن المندوق مشروعا بتقديم حسابات التنفيذ كل
ثلاثة أشهر يمكن على إثرها لهذا المندوق سحب "رخصة" إذا
لم نحترم الخطه ومراحلها.

ولقد شبه بعض المراقبين الفرع الحالي بالرفع الذي كان
يسود على علاقات المغرب في الظروف التي أختل بها عهد
الحماية ولم تتفاقم الجزيرة الخضراء (لأذ مراقبة الباية
والاقتصاد بحسب التحكم في المجتمع بأسره وذلك بتطبيق سياسة
مقررت هي دواثر إمبريالية خارج البلاد .
نفرا لهذه المصلايات يمكننا القول بأن السياسة الاقتصادية
المنجزة حاليا قد أدت إلى ترويدي الأوضاع وخصوصا إذا أخذنا
بحسب الاعتبار أنه في السنين الأخيرة قد تم تقليص حجم نفقات
الدولة وخصوصا في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية من
منا يمكننا أن نلمس حقيقة تروابعاد مقولة أحد المسؤولين
في البنك الدولي : أن مقدمات الثمانينات عرفت فاضح على مستوى
التنمية ...

بأن التحليل العميق لمشكل المديونية ولمعنا ساتها
والرسوخة مع المجتمع جعلنا نخلص إلى أن المشكل بعيدا كل
البعد أن يكون مشكلا مالي صرف بل إنه مشكل هيكلي
ناتج عن نوعية العلاقات الاقتصادية التي تربطنا بالمراكز
الإمبريالية تلك الإحتلالات التي لا تزيد إلّا إلى استغلالنا من
جانب تدخل الدوائر المالية الأجنبية والتي إختار
المستورعون تكريسها بتنفيذهم لتلك السياسة المرفوعة
والمقررة في الخارج. وبشكل عام يمكن تلخيص
الوضع الناجم في النقاط التالية:

- + غشائات معوقة متعددة ديوننا لم تستفد منها.
 - + ديون شقيلة القليل منها هو الذي يستعمل في
مشاريع تنموية ذات جدوى.
 - + تراجع السيادة الوطنية.
 - + ديمومة الوضع الإقتصادي منذ عقد من الزمان.
 - + تراجع مستوى الإستثمار.
 - + انخفاض في نصيب الدخل الفردي.
- صتري

إذا كانت الاختيارات الأساسية المتبعة قد أدت على المستوى الهيكلي إلى تكريس روابط التبعية إلى الدوائر الرسمية العالمية وإذا كانت المدونة المأذونة التي يترشح تحت وفادتها المخرب هي السمة البارزة لهاته الوضعية فإن شمعهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية يعين لنا بالملموس مدركاتنا إلى اختيارات ولو بالمقاييس الليبرالية التي يخفي البصر حتى عن الفوارق الاجتماعية التي عمقتها.

فليس هناك أي نموذج كروي بل لم يتعدى معدل سنائي ^{سنة 1980 مثلاً} ^{بالإشارة القارة} ^{إلى أي أقل} ^{في} ^{ال} ^{الدخل} ^{الوطني} ^{الخام} ^{في}

من التمر الذي هو قرائن وهذا يعني بالملموس تراجع مستوى الدخل الفردي ولا يشي من الوقوف عند التجسيد العملي لتلك الاختيارات لرمد السمات البارزة فيها ورمد التحولات التي تقع في السياسة المتبعة وذلك لإدراك مستوى ونوعية التطور الكمي والنوعي للمواقع الاقتصادية للبرجوازية السائدة ولا إدراك تفاعلاتها مع الخارج. ففي المراحل الأولى من الاستقلال الشكلي واستمر تطبيقه السياسية الاقتصادية الاستعمارية بشكل عام وهذه ليست مقولة الاستهلاك السياسي، بل ما أمر يؤكد الواقع:

4. ففي الميدان القلاحي استمرت سياسة الحدود الكبرى التي أدت أساساً إلى انتشار القلاحة التعديرية التي تخدم الأسواق الخارجية على حساب الأمن الغذائي الوطني وعلى

حساب مصالح أوسع الثنات الشمية في ابادية .
 تلك السياسة التي هي بصير عن طبيعة التريكية الاجتماعية
 للشرائح المكونة للطبقة السائدة والتي بلعطاها الأولوية
 لتلك الفلاحة فورت الفرقة على أي تصنيع حقيقي للبلاد
 وذلك نظرا لاستحواد الاستثمارات الخدمية للفلاحة التهديرية
 على الجزء الأكبر للموارد المالية الرهنية منها والمستوردة .

+ أما في الميدان المجدني فلقد استمرت سياسة تهدير
 الميدان الخام خذمة للأسواق الخارجية .
 ولقد تمزرة تلك السياسة في ما بعد بتوجيه الاستثمار
 في مرافق أخرى نذكر منها :

+ القطاع السياحي وذلك لإمكاناته لجلب العملة المعبية لكنه
 ذو غايات محدودة مع النسيج الاقتصادي الوطني .
 + الصيد البحري كقطاع يشغل أعداد هامة من اليد العاملة ولكنه
 ذو إمكانيات محدودة على النسيج الاقتصادي المحلي و ذو
 إنتاج موجه أساسا إلى الأسواق الخارجية .
 - كما علم الاستثمار في بعض القطاعات الصناعية أساسا التحويلية
 منها لتعمير الاستثمار ومنه ينتج أساسا بعض المواد
 المستهلكة كإضافة إلى سياسة تهدير اليد العاملة
 كمورد مالي دون اعتبار الشا كل الاجتماعية المترتبة عليها

والسمة العامة لأهماته القطاعات هي أنها معككة وليست مندمجة بعضها بعض ولا تدخل في إطار سياسة تفضيحية شاملة في إطار خطة تنموية حقيقية. ما يؤدي بنا إلى القول أن مهماته المرحلة زيادة على استمراره في سخراف الخيرات الوطنية ومكرسها الشعبية - على غرار مرحلة الاستعمار - قد شهدت حدود عدة تحولات مهمة نذكر منها على الخصوص:

- + تدعيم البرجوازية الزراعية لمواقعها الاقتصادية.
- + تدعيم تكوين ونمو البرجوازية الصناعية عبر قوانين الاستثمار المشجعة وتحمل الفئات الشعبية نفقات التجهيز الأساسية عبر سياسة جبائية حقيقية.
- + اشتغال فئة بيروقراطية الدولة ونحوها في ظل المؤسسات القنصلية وغيرها التي أنشأتها الدولة.
- + ترايف وتداخل البرجوازية مع جهاز الدولة نظرا للدور الاقتصادي لهذه الأخيرة.

أما منذ منتصف السبعينات وبعد أن عرفت السياسة المتبعة في الباب المسدود ونحوها بانسداد آفاق تطور التنمية المعروض للواردات وبعد أن شخصت الدوائر الرسمية الداء في ضيق السوق الداخلي متجاهلة أن ضيق السوق بل إنكماشه مآلهم إلى نتيجة للسياسة المتبعة ذاتها وأساسا سياسة توزيع الدخل وبعد أن بدأت بوادر "الأزمة الاقتصادية" وأساسا تازم وضع التوازنات الأساسية (الميزان التجاري / الميزان الأداكس)

ولم يسجما مع التوجهات الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي ورفضوا
 لخصومات المؤسسات المالية الدولية المادفة والمتميزين الشعبية
 وفتح المجال الوطني (بدون أدنى اعتبار للوضع المحلي) للسوق
 العالمية المهمة عليها طبعاً الدواعر الإمبريالية. ومن المبررات
 البارزة لهذه الفترة ذلك التحول الواضح في الخطاب الاقتصادي
 الرئيسي: فمن تخصيص التمثل ما بين ٦٨ - ٨٥ إلى تخصيص توجيهي
 - أي الحكومة غير ملزمة بتعديده - ما بين ٨١ - ٨٥ إلى سنتين بدون
 تخطيط ٨٦ و ٨٧ إلى مخطط "السيار" ٨٨ - ٩٢ في فافقة إلى
 تلك الشعارات: الرنانة "كترسيد نفقات الدولة" والسياسة
 التقويمية...

وهكذا، إذ ركزت السياسة الجديدة على عدة محاور منها:

- ① إيقاف الدور المحرك للدولة في الاقتصاد وإنتفا مبادرات
 خاصة لتقوم مقام الدولة، مبادرات قد تأتي أو لا تأتي... سواء من
 الرأسمال المحلي أو الرأسمال الأجنبي...
- ② اعتماد ليبرالية مفرطة في العلاقات مع الخارج
 لكنها ليبرالية مشروطة لأن الظروف الأخرى التي يتعامل معها
 المعزب وأساساً البلدان الرأسمالية المصنعة تنتهج في
 الواقع سياسات حمائية في القطاعات التي تحتاج لذلك عندها.
 ومن المعروف أن تلك العلاقات لا يمكن إلا أن تقلص من حضور
 تطور الاقتصاد الغربي لأن التبادل في تلك الشروط
 الغير متكافئة لا يكون إلا في صالح البلدان المصنعة. بل يمكن
 حتى المنشورين الليبراليين بأن التبادل في هاته الظروف

يؤدي إلى إضعاف تطور قوى الإنتاج في البلدان التابعة

③ توجبه الاستثمارات الصناعية إلى القطاعات التمددية ولهذا الإختيار عدة خصائص لابد من الوقوف عليها:
فالتوجه نحو سياسة اقتصادية تعتمد على التمدد وخصوما على الصناعة التمددية يعني أن الهدف هو الإلتفاف على مشكل طريق السوق الداخلية ولابعادها سياسة لا تعني بسياسة توزيع الدخل على المستوى الوطني ومن هنا يهيج النزاع على مستوى الأجور هو الهاجس الأساسي من أجل خفض تكلفة الإنتاج وذلك لتحقيق التفرقة في التنافس العالمي. كما تهيج مسألة إعتبار المنتج مستهلك في نفس الوقت أمر غير وارد في هاته السياسة ومن النتائج الملحوظة لهذا التوجه نذكر بالخصوص النفقات التالية:

- + تهدف هذه الصناعة إلى تلبية حاجيات السوق الخارجية والتي هي من أبعدها متقلبة وغير مضمونة.
- + لا تُعير هذه السياسة أدنى إهتمام لضرورة خلق نسج منامي متكامل.
- + تركز الصناعات التمددية التبعية بشكل قوي.
- + وأخيرا فبرجوازية هذا القطاع تفتقر للمحليات السالفة الذكر لا يمكن أن تكون وطنية.

لأن تمحيص العلاقات الاقتصادية التي تربط المغرب بالخارج والموقوف عند نوعيتها ولبسجة التلازمات الحاملة في ظلها وخضوعها للتنميط الذي أنجز في حدود الراهنة تجعلنا نخضع للقول بأنها نظراً:

- ① للبيعة الهياكل الأساسية التي زرعها الإستعمار والتي تحت غريبتها جزئياً في ما بعد
- ② لنوعية المؤسسات المناعية المقامة في مرحلة الإستقلال الشكلي.

③ لنوعية ورجيم المبادلات التي تربطنا بالخارج.

④ شرولاً ونوعية التكفل لوجيا والخدمات المستوردة.

نقرأ لهذا فالبرجوازية المغربية الماعدة لم تتطور في تعارض مع قلوب الإقطاع وكذلك الدوائر الإمبريالية بل في تنازع مع هاتين الشئ الذي جعل نموها وتطورها مرصون ليس بشرولاً التراكم الداخلي بل بوضع الرأسمالي العالمي ونوعية علاقتهما مع وفي هذا الإطار وجب وضع ذلك التنميط النسبي وإحراك وجوده في إطار علاقات التبعية وليس في تناقض معهما أي في إطار فك الارتباط لا معها. وهذا ما يعرف بعبارة "منع الرأسمالية التابعة" في البلدان التابعة النامية في التقسيم الدولي الجديد للعمل.

40

القلااع الفلاحي

من بين المميزات التي يقاس بها مستوى التطور الاقتصادي في الدول هو موقع القطاع الفلاحي في النسيج الاقتصادي وبالأخص مساهمته في الناتج الداخلي الخام. ففي المغرب لازال القطاع الفلاحي يساهم بحوالي 19٪ من الناتج الداخلي الخام في حين لا تتعدى هذه النسبة 4٪ في البلدان الرأسمالية المتقدمة المهددة للموارد الفلاحية. كما أن من المميزات التي يقاس بها مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي هو مستوى الاكتفاء الذاتي في الميدان الغذائي الذي له ارتباطا عكسي بالقطاع الفلاحي.

من الدوافع الأساسية التي تجعلنا نعتني بقسلا أوفر من الاهتمام لهذا القطاع هو موقعه بشكل عام في الاقتصاد الوطني من جهة ولارتباطه أكثر من 13 مليون مغربي بشكل مباشر بهذا القطاع من جهة أخرى. فزيادة على أن كون 58٪ من سكان المغرب قرويين فإن الفلاحة تتوفر 46٪ من فرص الشغل كما يساهم هذا القطاع بحوالي 39٪ من الصادرات في حين تشكل الواردات الغذائية حوالي 29٪ من مجموع الواردات.

خلاصة هذا القطاع واضحة إذا بالنسبة لأي تنمية اقتصادية واجتماعية منشودة ولا كن ذلك لا يعني إعطاء الأولوية لهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى وأساسا القطاع الصناعي لأن ذلك لن يؤدي إلى تنمية حقيقية ومكاملة. ولكن ذلك ما وقع بالفعل

فالتفاهيم التي راجعت في المهنج منه إلا استقلال الشكلي أنشأت
بهذا القطاع أهمية قحوى ولكن دون وضع برامج تنموية متناسقة
مع القطاعات الأخرى بل وعدم غياب التناسق حتى داخل القطاع
الزراعي نفسه.

مثلاً الأرقام المتوفرة - على عكسها - لا يجب أن تحفي علينا أن هذا
القطاع غير متجانس ومفكك إذ لا يشكو من عدة علامات تدكر من
بينها:

+ استخدامه المحدود مع باقي القطاعات الاقتصادية إذ أن
أغلبية حاجياته مستوردة وإمداداته إلى القطاعات الأخرى
محدودة.

+ 91٪ من الأراضي المأهولة للزراعة مخصصة للحبوب والقطاني
من بين 7,7 مليون هكتار من الأراضي المأهولة للزراعة لا تشكل
المساحة المسقية إلى حوالي 1,800 ألف هكتار حوالي 20 ألف
منها مائية على الحد الأدنى.

+ يتكون الناتج الداخلي الخام الزراعي من 34٪ من إنتاج الحبوب
و 34٪ من تربية المواشي.

ومن خلال مجمل هاته الأرقام يمكن الاستنتاج أن الفلاحة في
المعنى ب تنوع الدخل لأكثر من نصف السكان وقد ينعكس تنوعها
وإرتفاع إنتاجيتها على السوق الداخلية ويساهم في
تفريغها وإنتعاشها.

في السياسة المتبعة في الميدان الفلاحي :

بإطلافاً من المصطلحات السابقة توجّهت السياسة الرسمية في الفترة الممتدة ما بين 1965 و 1985 نحو القطاع الفلاحي فكان التركيز على هذا القطاع " كمحرك " للاقتصاد الوطني حسب الخطاب الرسمي ، وهكذا توخّفت في هذا القطاع باستثمارات هائلة خاصة في بناء السدود وما يسمى بمشاريع السقي الكبرى مع العلم بأن هذه الاستثمارات تمولها إقتطاعات من دخل أو من الحسابات وقروض خارجية تتحملها نفس هذه الحسابات.

فقراءة سريعة للتصاميم التي سنت ما بين سنة 1965 و 1985 تملأنا الأرقام التالية ، لقد حدد ما بين 30 و 45٪ من ميزانيات الاستثمار للقطاع الفلاحي بينما لم تتعدى هذه النسبة 1٪ في تصميمي 78 - 80 و 81 - 85 بالنسبة للقطاع الصناعي .
وأهم هذه الاستثمارات خدمت لخلق ما لا يقل عن سقوية .
ولمنا وحسب الملاحظة بأن القطاع الفلاحي لم يساهم إلا بـ 10 ٪ في جهود الاستثمار الفلاحي أي أن الحسابات الشعبية هي التي تحمّلت نفقات تجهيز منيعات الخواص بل حتى فائض القيمة التي تستخرج في هذا القطاع لا يعاد توزيعه داخل القطاع نفسه سوى بنسبة 8 ٪ .

ومحاولة منها لإحتواء وإفراغ مطالب القوى الوطنية الطامحة إلى إصلاح زراعي كبديل لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البادية حاولت الحكومات الاجتماعية البائدة التأثير على التوازنات القائمة في البادية وذلك للتخفيف من

حددة التناقصات الاجتماعية فقامت بتوزيع جزء من الأراضي
المسترجعة من المصريين لكن مفعولها يبقى محدد جدا فهي
لم تشمل سوى 22860 فلاح وزعت عليهم 327 ألف هكتار مع
تكوين 700 تعاونية بينها خربت سراسر 300 ألف من الأراضي
المسترجعة إلى مصريين جدد و لم تحتفظ الدولة بالمساحة
الباقية (SOGEM, SOSEA)

ومن بين الأدوار المساهمة في تنفيذ السياسة الفلاحية
الرسمية هناك سياسة القروض التي يتولى القرض
الفلاحي تدبيرها فمن الملاحظ أنها سياسة لابقية تستخدم
بالأساس الملاكين الكبار . فهندوت القرض الفلاحي يشترط
ضمانات لتقديم أي قرض وعادة ما تكون تلك الضمانات هي
الأرض وخفوا لشحة المساحات المتوفرة لدى الفلاحين الفقراء
فالقروض التي يحصلون عليها بسهولة ولا تسمح بالقيام بالإستثمارات
الملائمة وتنفيذ الإحصائيات أن متوسط القروض الممنوحة
للفلاحين الذين يملكون أقل من هكتارين يساوي 2554 درهم
لهكتار سنويا وأن هذا المتوسط يبلغ 213 41 درهم للهكتار الواحد
بالنسبة للفلاحين الذين يملكون أكثر من 20 هكتار
ونفرا الشد في الأحوال غائبا ما يقتضي الفلاحون الفقراء قروضا
قصيرة الأجل ، أي لمواجهة نفقات موسم معين ،
ومن المعروف أن تلك القروض ذات سعر الفائدة المرتفع
وتعمل في الواقع على إمتصاص جزء من دخل الفلاحين لا على
تمويل الإستثمارات لهم .

وكثيرا ما تؤدي المشاكد الساخنة عن هاته القروض بالفلاح
إلى بيع أرضه لتسديد الأقساط المتبقية عليه أو تنضم
منه ويبيعها المندوف لتحقيق تلك
المبالغ المستعقة وفوايدها...

ومن بين المسائل الأساسية التي تثار على العالم
القروي وبالنسبة إلى وعضوية القطاع الفلاحي وجب الإشارة
إلى مسألتين : الأولى وهما :

① السياسة الإستبدادية التحكمية المطلقة على البادية وبالأخص
على الفلاحين الفقراء والتي تلال
تفرض الدولة على الفلاحين
معيضة خذا على المنطق البرابي نفسه والذي يقوم على
أساس حق الاختيار وقوانين السوق ، فالفلاح يحتاج إلى
حواجز مناسبة وأساسا ضمان مناسبة لتلك المنتوجات
عوض الإكراه والتهديد بقطع الماء والأساليب التحكمية الأخرى

② الإهمال الواضح للعالم القروي من ناحية التجهيزات الأساسية
والخدمات الاجتماعية (فرق ، كهرباء ، ماء صالح للشرب ،
تعليم ...) تلك الخدمات الضرورية لخلق حد أدنى
من التوازن بين المدن والبادية والتي هي ضرورية لخلق شروط
إقتصادية وإجتماعية تحفز الفلاح على التشبث بأرضه
ورفع الإنتاجية بإضافة إلى دورها العملي في إطار سياسة
إعادة توزيع الدخل والرفع من مستوى المعيشة للعالم القروي
وبالنسبة الحد من الهجرة القروية .

(6)

٤٤

٥ البنيات الاجتماعية في ابادية :

لان المشكلة الأساسية في القطاع الفلاحي تكمن في ملكية الأرض وكثرت باستغلالها ، هذا لاجل زيادة على مجموع المشاكل المتفرعة من هذا الشكل الأساسي كمشاكل ارتفاع الربيع العقاري ، وشروط التسويق ، ولى انتشار الزرامة الميشية ...

١ البرجوازية الزراعية الكبرى :

تأكد من الدراسات التي قام بها باحثون (٦) في هذا الميدان أن تكوين البرجوازية الفلاحية هو نتيجة تطور قسري مرفق ما يسم بـ "بضعة الإقطاع" الذي كان يسير على البادية المغربية وهذا التطور حدث بفعل عوامل مباشرة وغير مباشرة لتدخلات الدولة الإستعمارية وما بعد الإستعمارية. وتتميزت هذه الولاية بفترة أخرى أهمها من بيروقراطية الدولة والتي استحوذت على جزء هام من الأراضي.

ولقد قدر بعض الباحثين الأراضي التي تملكها هذه الولاية في أواخر السبعينات بحوالي مليون هكتار في أراضي البر و ٥٥ ألف في المناطق السهلية. ويقدر عدد أفرادها البعض بحوالي ١٥ ألف ملاك. وتتميز هذه الولاية أساسا في المرافق الفلاحية التي يوجد بها تدخل هام للدولة وتعتمد في غالبها على وسائل إنتاج عصرية : مكننة ، بدور مختارة ، أسمدة ، وتنشأ أساسا في قطاع الفلاحة التقليدية. هذه الولاية هي البرجوازية الفلاحية هي المستفيدة أساسا من إستثمارات الدولة وتدخلاتها المختلفة كالتهيزات الكبرى للمقاي والتجهيزات الداخلية والإعفاءات الفرجية والعمركية، والحيوانات المختارة والمستوردة، هذه الولاية هي أيضا المؤهلة والمستفيدة فعلا من مساعدات الدولة بحكم تواجداتها في المدن وعلاقاتها الزبونية وتداخلاتها مع البيروقراطيين المتواجدين في دول الولاية.

كما فلا حفي بأن بعض مكونات هذه الفئة المستفيدة ينتمون
إلى جهاز الدولة باستفادوا من قبل وهم يستفيدون الآن من
التفويت ولو أن هذا الأخير زال رسمياً تحت الدرس، إلا أن يتبع
التفويت الحالي تسهيلات خاصة كالإيجار
(39 سنة)

٣- البرجوازية المتوسلة :

تتكون هذه الطبقة من الشرائح التي تملك أرباحاً مألحة
للزراعة لا يفسد بها أي شيء من الحقل على دخل مائتي متوسلة
تستعملها بنفسها وفي نفس الوقت لا تباع قوة عملها.
تستعمل أساساً اليد العاملة المائليّة ولا تستثمر ممالها إلى
شكل هامشي أو مرمي، لها وزن اقتصادي ولو جتلي
لا يستهان به فهي تملك حوائج نصف الأرباح المألحة للزراعة
و- شكل حوائج ٤٥٪ من الملاحين .
وتستفيد أيضاً من تدخلات الدولة والبرجوازية وبشكل
علم تتعرف أو مفاعلاً باستقرار نسبي عمال الطبقات
المساعدة المفاعلة على ذلك لدورها الاجتماعي والسياسي
الوسيلة الذي يساهم في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية
القائمة في البلاد، وإن كانت أوضاعها متجاذبة بين
الطلاب الأساسيين في البلاد وهما البرجوازية الزراعية والكبرى
والطبقات الشعبية الكادحة حسب الظروف والمعطيات
القطاعية والمحلية...

3. الطبقات الشعبية :

ويهدف ههنا هذه الطبقات لاثنتين أساسيتين وهما
 طبقة الفلاحين الفقراء والمعدمين وطبقة العمال الزراعيين

1. الفلاحون الفقراء والمعدمون: إن تلاقيا من بعض الإحصائيات
 يمكن تصنيف بشكل تقديري حوالي 80 % من الفلاحين ضمن
 هذه الطبقة وهم الفلاحون الذين لا يملكون أرضا للزراعة
 أو يملكون مساحة غير كافية أي توفر دولا دون
 الحد الأدنى للكفاف وهم يشكلون أكثر من مليون ونصف
 فلاح ولا يملكون سوى 1,7 مليون هكتار أي بمعدل يزيد
 قليلا على الهكتار الواحد للفلاح أي للعائلة.

2. العمال الزراعيون: يقدر عدد العمال الزراعيين الدائمين
 بحوالي 360 ألف عامل أما المؤقتين والموسمين فيقدرون
 بـ 700 ألف أي الذين يعيشون بواسطة بيع قوة عملهم
 في السوق. والحديث بالذكر أن لا ماله هذه الطبقة والتي
 تشكل في المجموع حوالي مليون شخص هم هذا أولا شك
 الفلاحون الذين تمت بترتيبهم وخلفهم من فرسائل إنتاجهم
 أي الأرض التي كانوا يملكونها والتي فقدوها إما بسبب الإفلاس
 إما بسبب المصادرة أو أسباب أخرى...

III النتائج الاقتصادية للسياسة المثبتة في الميدان الفلاحي

ان أي متتبع للخطاب السياسي الذي رافق التدبير المتخذة في الميدان الفلاحي يلاحظ ان النتائج الناجمة عن هاته السياسة كانت حوث الاهداف المعلنة ولو في حدودها الكمية اي متى تحقق النظر عن الهوة الاقتصادية التي كرسها هاته السياسة. فالنتائج الاقتصادية لا تتطابق مع المستوى الهائل للمجهود الوطني الذي أُهدر في هذا القطاع

فعلى مستوى الاكتفاء الذاتي ما فتئت الدوائر الرسمية تتراجع اهدافها من العقدين الاخيرين. فالمواد التي كان من المفروض الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في أفق البسعينات والثمانينات لازالت تعرف عجزاً مزمناً حيث لا زال المغرب يستورد كميات كل من السكر والحبوب والزيوت وحتى للحبوب التي تتراجع نسبة تغطيتها للكميات الوطنية.

وفي هذا الباب ان تدنى مستوى المعيشة إضافة الى النمو الديمغرافي "يجعلان الطلب على هذه المنتوجات في تزايد مستمر وإذا دققنا في هاته النقطة نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح الطري لا تتعدى 8% فقط. ولعل أعمال هذا القطاع راجع لكون حصول البولة على كميات معينة "كبيرة" من الولايات المتحدة وتواجد فائض عالى من الحبوب بسعر منخفض نسبياً في الاسواق العالمية.

نمكنا يمكن الملاحظة انه رغم شعارات "الاختيار الفلاحي" والتنمية الاقتصادية عبر "المحرك" الذي هو القطاع الفلاحي فإن الفشل الواضح هو السمة البارزة في هذا الميدان ولا أدل على ذلك من:

- تراجع نسبة تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات الفلاحية من 14% كمعدل ما بين 69-73 إلى 6% في سنة 86 وبصفة عامة تشكل الواردات الفلاحية حالياً 24% من الواردات الاجمالية. فأى دور "محرك" يمكن ان يلعبه هذا القطاع الذي لم تغطي صادراته في سنة 86 اكثر من 18,6% من مجموع الواردات

- وجود معدل تطور الدخل الوطني الإجمالي أقل من مستوى
معدل النمو الديمغرافي (المول 1.1% ، والثاني 4.8%)

(11)

وعلى مستوى الدورات الزراعية والانتاج الفلاحي لم تتمكن الدولة
من خلال وزارة الفلاحة والاملاح الزراعي تنفيذ مخططاتها وبالتالي
الوصول إلى الانتاج المطلوب وذلك لعدة اسباب :

- عدد كبير من الفلاحيين يقتسمون قطع أرضية صغيرة ومن
ثم يصعب ان تحترم الدورات الزراعية حيث هذه الفئحة من الفلاحيين
لهم مشاكلهم المرتبطة بالقوت اليومي وانهم يستغلون أراضيهم حسب
حاجياتهم .

- عدم تطابق مخططات الدولة مع حاجيات الفلاحيين

- المندم إعانة هذه الفئحة من الفلاحيين من خلال القروض وغيرها
حيث لا يعطى القروض ان المصدق الوطني للقروض الفلاحي يتعامل مع الضمانات التي هي
في غالبية الاميان الارض ولما نعلم ان القسط الاوفر من الفلاحيين الفقار لا يملكون
ارض كافية ~~لانتاج~~ نذكر بهذا ان مؤسسة القروض الفلاحية هي
في خدمة الكبار فقط . وعدم الامكانيات بالنسبة للفلاحيين الفقار هو الذي
يفسر المردودية الضعيفة على مستوى الانتاج وابقاء هذه الفئحة
الكبيرة من الفلاحيين في حلقة مفرغة .

- اما بالنسبة للملاكين الكبار انهم يفضلون الزراعات
المربحة والمرتبطة بالتصدير وهكذا مثلاً نرى مؤخراً ان هذه
الفئحة منهمكة في زراعة الورود وتديرها ولهم كل التسهيلات
والدعم المادي من حيث زراعة المحبوب التي تهتم اكبر عدد من المساحات
والفلاحيين لا تلقى أية مساعدات او تدعيم وكذلك الانتاج الحيواني الذي
يساهم با 32 إلى 36% من الدخل الوطني الإجمالي الفلاحي

50

١٧- النتائج الاجتماعية للسياسة المثبتة في الميدان النلاص
ان الميزة الأساسية على المستوى الاجتماعي لتدخلات الدولة في القطاع
الغلامي هي تدني مستوى المعيشة في البادية وتفتير الفلاحيين وتهميشهم
و فصلهم تدريجيا على وسيلة الانتاج الأساسية بالنسبة لهم الا وهي الارض
ولعل مجموعة من المؤشرات معززة بالارقام يمكنها ان تعطي تجسيدا
لهذه الوضعية:

- الهجرة القروية: تقدر الهجرة القروية حاليا بحوالي ١٥ ألف شخص
سنويا مع كل ما تحمله هذه الظاهرة من دلالات ومن انعكاسات على
مستوى الظروف الاجتماعية في المدن أيضا (الضغط على مستوى الاجر مثلا)
- تفاقم الفرق ما بين البوادي والمدن وهذه الهوة تشمل جد المعدلات والمقاييس
فهناك فوق بين الاعداد للاجور الغلامي والصناعي وهناك عدم احترام مبدأ
المساواة في الاجور بين الرحل والمواة. نسبة التدرج في البادية لا تفوق ١٦% في
ميت في المدينة تصل الى ٦٩%. ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الامية في البادية
٨٨% وفي المدينة ٤٤%.

اما معدل الاستهلاك ما بين البادية والمدينة فهو ١ مقابل ٢,٦
البطالة والبطالة المقنعة تهم حوالي ٨٥٥ ألف شخص في البادية
و بصفة عامة فان عدد سكان البادية الذين يعيشون في عشية الفقر
يغفون كملايين شخص.

ومن نتائج السياسة نجد تركيز وتدعيم مواقع البرجوارية الزراعية
ونفودها الاقتصادي من جهة وبلدثرة الفلاحيين بشكل عام من جهة أخرى،
ناهيك على اوضاع العمال الزراعيين الذين بعد تحريرهم من ارا فيهم
يبيعون قوتهم في ظروف حد قاسية (اجرا لا تضمن تجديد قوة العمل
ثمنا احترام قوانين الشغل، غياب ضمان اجتماعي، رتقاء ...)

ان السياسة الرسمية انبثقت على ~~مسلمتين~~ مسلمتين / فرضيتين
 خاطئتين ولهما انعكاسات فظيعة على الاقتصاد الوطن
 الفرضية / المسلمة الاولى هي وجود فائض عالمي دائم في ميدان الحبوب
 والفرضية / المسلمة الثانية هي وجود طلب دائم على المنتوجات المغربية
 داخل السوق الأوروبية المشتركة .
 فالاعتماد على هذه الفرضيات شيء خاطيء وخطير في نفس الوقت لأن
~~الاعتماد~~ ~~اولاً~~ معطيات طرفية لا يمكن اعتبارها دائمة والمراد هنا
 عليها ، وثانياً ليس للمغرب أدنى تحكم أو تأثير فيها .
 فالفائض الغذائي العالمي الحالي لن يكون بالضرورة دائماً وفيما يخص الحبوب
 بالذات لن يكون ثمنها في السوق العالمية بالضرورة منخفضاً بشكل دائم زيادة
 على ان هذا الوضع يرهق مستقبل البلاد السياسي أيضاً ويجعله عرضة
 للسلاح الغذائي .

امان ما يخص وجود منفذ دائم للمنتوجات المغربية فالعلاقات مع السوق
 الأوروبية المشتركة برهنت في العقد الاخير على ان هذه الأخيرة ~~تتجه~~ ~~تطلب~~
 لشروطاً جديدة للدخول لأسواقها كلما تعرضت مصالحها لأدنى تهديد
 ففي ميدان الحوامض والبواكر مثلاً تشترط دائماً ان يكون التصدير المغربي
 خارج فترات توافر إنتاجها الداخلي ومن المعروف ان هذا التحديد الزمني و
 المتغير دائماً يدفع إلى تكييف الإنتاج المغربي ، أي تغيير تقنيات الإنتاج
 (استعمال تقنيات عالية وحديثة - أي مستوردة - إنتاج تحت البيوت - آلات
 السقي ...) وهذا يعني بالملفوس !

- أولاً طرق إنتاج تستلزم نسبة عالية من الرأسمال الثابت
 - ثانياً استيراد مستمر لوسائل الإنتاج من الخارج

وطلبها كلاً العاملين يحزنون التبعية للدواشر الإمبريالية ويقولون
 مواقع البرجوازية الزراعية على حساب الفلاحين الفقراء لأن
 الرأسمال الكبير هو وحده القادر على التكيف والاستمرار في
 التنافس. لا فائدة إلى ذلك فتكثف هذا القطاع باستمرار
 مع متطلبات السوق الخارجية لا يقع بدينا مبركة داخلية
 بل يتدخل مستمر للدولة عبر مساهمات عدة وفي عفا عن
 خريسية وحركة. تتم لاجتماعي حساب كامل أوسع
 الفئات الشعبية (قاغون الإستهلاك الفلاحي) إلى عفا من
 المزارع إلى سنة ١٩٥٥، إلى عفا من الواجبات الجمركية لبعض
 المعدات الفلاحية المطلوبة ...)

من هذا كله يمكن استخلاص انه رغم أهمية استثمار الدولة في
 بأنها تركزت في مناطق معينة ولذا فئات معينة ومحدودة
 قياساً بنسبة الأرض او بنسبة عدد السكان اليدوية. ومن الواضح ان هذه
 التدخلات كانت كلها تتماشى مع تدعيم وتقوية المركز الاقتصادي والاجتماعي
 للبرجوازية الزراعية في ~~است~~ انسجام وتطابق مع متطلبات
 الرأسمال الدولي اذ ان هاته السياسة كرسست العلاقات الاجتماعية
 السائدة ~~من~~ وكرسست التبعية للدوائر الامبريالية لامن حيث
 تفاقم المديونية ولا من حيث ارتباط السياسة الفلاحية بالسوق الخارجية
 اما من ناحية الخطاب الرسمي فهي لم تتمكن حتى من تحقيق الاهداف
 الكمية المعلنة من طرف المسؤولين بل يمكن تلخيص القول على ان الفشل
 الاقتصادي لا يضاهيه الا الفشل على المستوى الاجتماعي .
 فبدون تغيير جوهري في بنية الملكية العقارية وبدون حل مشكل طرق
 استغلال الأرض وبدون الامتناء القطاعات الأساسية كزراعة الحبوب
 وبدون تحرير ^{القطاع} الانتاجية وامكانيات الجماهير الفلاحية لا يمكن لهذا
 القطاع ان يلعب دوراً مهماً في توسيع السوق الداخلية وتحريكها ولا ان يلعب
 اي دور في الاندماج الاقتصادي المنشود .

الصناعة

مدخل

تجد قوى الإنتاج في الصناعة المصرية حدود نموها في
طبيعة علاقات الإنتاج الرأسمالية الساجدة ، وهذه
الحدود الموضوعية تُضيق الصناعة المحلية لمطالبات
التقسيم الدولي للعمل ولا استراتيجية تطوّر الرأسمال
الامبريالي ، مما يستلزم تصدير عوامل تراكّم الرأسمال
الى الخارج وتفكك البنى الإنتاجية وضعف الاندماج
بينها من جهة وبين القطاع الصناعي بأكمله وسائر القطاعات
الاقتصادية ^{من جهة أخرى} وفي ظل هذه الشروط يجد الرأسمال المحلي
حدودا لتحقيق فائز القيمة الصناعي في صيق السوق
المحلية وصعوبات التسويق الخارجية ، وينجم عن ذلك
دفع الى استخدام قوى الإنتاج القائمة ، يتمظهر في
ضعف في مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي ،
ولماصرة صعوبات تحقيق فائز القيمة ومعدل معدل
الربح الى انخفاض ^{بموجب} الرأسمال الكبير المصري في
الصناعة الى تركيز الرأسمال في عدد قليل من المراكز
استثمارية ~~محدودة~~ ^{متركزة} الى توسيع حضوره
الى مختلف الفروع الصناعية والى مختلف القطاعات
الاقتصادية ، وتتم عملية التركيز هذه على حساب
الرأسمال المتوسط والصغير ، حيث توفر ~~تمويل~~ قروض



القطاع البنكي وشبهها
الدولة وسياستها

56

المشروط الملائمة لهيئة الرأسمال الكبير وتوسيع دائرته
دائرة تراكه.

أهمية الصناعة في الاقتصاد المغربي

تنشط في الصناعات التحويلية بالمغرب 5400 مؤسسة صناعية
حققت سنة 1989 إنتاجا بقيمة 87 مليار درهم، وبذلك
تظل مساهمة الصناعة في الاقتصاد المغربي ضعيفة نسبيا،
حيث لا تتعدى حصتها في الناتج الداخلي الخام 14٪ بدخولها
بـ 5,5 مليار درهم فقط كقيمة مضافة.

وتعتمد الصناعة المحلية على استراتيجيات التوجه الى السوق
الخارجية، إذ صدرت سنة 1989 تشكل حصة صادراتها
حوالي 70٪ من مجموع الصادرات المغربية سنة 1989، وتنشط
في مجال التصدير 1304 شركة صناعية، تصدر حوالي
44٪ من إنتاجها، وتتبين أهمية الشركات الصناعية

الموجهة الى التصدير من كونها تساهم بحصة 5٪ في الإنتاج
الصناعي، وتشتغل 62٪ من العاملين في القطاع رغم أنها لا تشكل
إلا 25٪ من مجموع الشركات الصناعية، وهو ما يوضح في ذات

الوقت مدى تركيز الرأسمال الصناعي، وتأتي في مقدمة القطاعات
الصناعية التي يتركز نشاطها على التصدير، قطاع النسيج والجلود

التي تعود إلى حصة 37٪ من مجموع قيمة الصادرات
الصناعية، متبوعا بالصناعات الكيماوية بحصة 30٪،

والصناعات ~~الغذائية~~ بحصة 21٪، ورغم أن مساهمة
الصناعات الميكانيكية والعدائية والإلكترونية والكهربائية

في الصادرات الصناعية تظل ضعيفة فإن نشاطها يتوجه
بشكل سريع إلى بشكل متنام إلى السوق الخارجية.

ويلاحظ أن الاستثمار الصناعي في شكل توسيع وحدات إنتاجية قائمة، أكثر قوة بلغ الاستثمار الصناعي 4,5 مليار درهم سنة 1989، تمثل في توسيع 1427 شركة قائمة، في حين أن تأسيس 350 شركة صناعية جديدة، ويستقطب قطاع الكيمياء أهم نسبة للاستثمار، متبوعا بالنسيج والجلود، ثم الصناعات الزراعية

ويستغل في الصناعات التحويلية حوالي 302 ألف شخص بشكل دائم و 107 ألف شخص بشكل موسمي، وبشكل هذا الاحتياطي الهام من قوة العمل في شكل عمل موسمي أداة ضغط بيد الرأسمال للحفاظ على سعر شراء قوة العمل في مستوى أقل من الحد الأدنى المعاشي، ويستغل قطاع النسيج والجلود 38% من العاملين في الصناعات التحويلية، وتستغل الصناعات الزراعية 28% منهم، ويتميز هذان القطاعان بهيمنة العمل التسخيل المؤقت حيث يستوعبان حوالي 80% من عدد العاملين المؤقتين في الصناعات التحويلية.

وتحتل القطاعات الصناعية مواقع متفاوتة في النسيج الصناعي المغربي، حيث يحتل قطاعا الصناعات الزراعية والصناعات الكيماوية الموقع الأول الأساسي في الصناعات التحويلية، إذ تعود إلى الأول حصة 34% من الإنتاج الصناعي، وتعود إلى الثاني حصة 31%، كما يستغل قطاع النسيج والجلود مكانة هامة بنسبة 17% من الإنتاج الصناعي، في حين لا تزال الصناعات الميكانيكية والعدائية والصناعات الكهربائية والإلكترونية تستغل مكانة ثانوية بحصة 14% الأولى و 4% الثانية.

بنية الرأسمال الصناعي بالمغرب وعلاقات التبعية

أسفر تطبيق قانون المغربية الصادر في 1943 عن توسع نسبي لملكية البرجوازية الكبيرة المغربية في الصناعة ، إلا أن ذلك لم يبلغ الحضور القوي للرأسمال الأجنبي ، بل توطدت الشراكة بين الطرفين في إطار علاقة تبعية الرأسمال المحلي للرأسمال الأجنبي الذي لا يزال حاضرا بحج هام في الصناعة المحلية .

وتفيد الإحصاءات الرسمية بأن الرأسمال الأجنبي للشركات الصناعية بلغ 644 مليار درهم سنة 1989 ، وتعود الى الرأسمال الخاص المغربي ملكية 58% من ذلك الرأسمال ، وتعود الى الدولة حصة 27% ، وإلى الرأسمال الأجنبي حصة 15% ، وحسب نفس الإحصاءات فإن عدد الشركات الصناعية التي توجد فيها مساهمة أجنبية هو 911 شركة ، تحوّل 42% من القيمة المضافة الصناعية ، وتمثل 36% من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية ، وتساهم بنسبة 34% في كل من الإنتاج والتصدير الصناعيين ، وتعود الى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية حصة 60% من الرأسمال الأجنبي الحاضر في الصناعات التحويلية بالمغرب ، وحصة 9% من مجموع الرأسمال الصناعي ، وتحكم فرنسا ثلثي (2/3) حصة المجموعة الأوروبية ، متبوعة بإسبانيا حصة 8% ، ثم ألمانيا بحصة 7% ، أما مساهمة البلدان العربية فتتمثل 19% من الرأسمال الأجنبي ، و 3% من مجموع الرأسمال الصناعي

غير أن عددا من الدراسات الميدانية تشير الى حضور أوسع للرأسمال الأجنبي في الصناعات التحويلية بالمغرب ، وتشير هذه الدراسات الى أن نسبة الرأسمال الأجنبي تبلغ 30% من الرأسمال الأجنبي الصناعي

أنه يتواجد في القطاع الصناعي

ويعتبر أن نسبة الرأسمال الأجنبي في الصناعة تبلغ 40% و 45% من مجموع الرأسمال الصناعي

بهذه النسبة من الرأسمال الأجنبي

(60)

دات الرسالة الهامة نسبيا كالصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية حيث تصل حصته 37% ، والصناعات الكيميائية التي يتواجه فيها بنسبة 34% من الرأسمال ، وصناعة المعادن (22%) وصناعة الإسمنت (29%) ، كما يحضر بشكل هام في صناعة الجلب والأحذية (41%) من خلال شركات متعددة الجنسيات ^{مثل} "بأطا" و "أديداس" .

ويتداخل الرأسمال العمومي مع الرأسمال الأجنبي في القطاعات ذات الرسالة الهامة نسبيا ، إذ يهيمن في قطاع الطاقة نسبة 90% من الرأسمال ، ويتواجه في قطاع المعادن بنسبة 53% ، وفي الإسمنت (43%) والسكر (67%) ، وترفع قوة حضوره في هذه القطاعات حصته في مجموع القطاع الثاني إلى 40% ، وبما لا يخفى ذلك يتعد الرأسمال الخاص الكبير العربي عن القطاعات التي تتطلب رسالة هامة نسبيا ويبتاع أساسا في الصناعات الخفيفة ، حيث تصل نسبة حضوره في صناعة النسيج والجلد 58% ، وفي البناء والأشغال العمومية 50% ، وفي صناعة الحليب ومشتقاته 85% ، وفي التعليب 54% ، وفي صناعة تخفيف الماشية 50% ، وفي فرع المطاحن 100%



صناعة الخشب والجلد ٨٨٪ ، في البناء والأعمال اليدوية ٥٩٪ ،
وفي صناعة الحديد والمنسوجات ٤٨٪ ، وفي الزراعة ٢٤٪ ،
وفي صناعة السكر والملح ١٧٪ ، وفي صناعات المطاط ١٠٪ .

١٨ - البنية العامة

في حين يصف تواجد الصناعات الميكانيكية والكهربائية

والإلكترونية ، وبنسبة 44% في مجموع الكيمياء ، وهذه الحفوف

المكتشف للرأس المال الخاص المغربي في الصناعات الخفيفة والعيان
داتة الرسالة الهامة

المكتب في الرياض
دائماً الرسالة الهامة
التي ينبغي في الصناعات
إلى تواجدها

في القطاع الشاسوي بحلة 3 ع/0

مساعدة على إنشاء الراسمة العنصرية

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

وتلاحظ ههنا الرأسمال الامبريالي للبلدان الغربية دخل

المستأجر في الصلوة المبركة.

الصناعات التحويلية بالمغرب، عسير، تيمبوكتو، ٢٠٢٠/٢٠٢١

~~Gruß N ist die Welt mit einem glücklichen Ende~~

→ حصة الرأسمال من مصدر عربي وإسلامي 5,2% ↑

من الأعمال - حصة الأسهم في الشركات
التي يتبعها في الصناعات

فردیہا نہ ہو رہا ۱۵ اگلے اتر چکا

السَّخْوِيلِيَّةُ بِالْمَغْرِبِ

الرأسمال الاحبي ماعى للصناعات الهندسية
بمحافظة القاهرة - مصر

56% من المساهمات الإيجابية. ويتخلف الرأسمال البشري

امثلة الى مختلف فروع الصناعة العربية من خلال المحور القومي

مجموعات غرضية كبرى في عدد من الشركات بالمغرب. ومجموعة

بنك باريس والاراضي المنخفضة Paribas تتواجه في الصناعة
المغربية من خلال مروعها والاهما "البلقي" ENELFI و
"طومسون" Thomson و "بولي وشوسون" Poliet et chausson
و "ليف بابوك" Fives babcock و "اسمنت فرنسا" Ciment Français
و "ألبيير - كوشوري" Albert Kochery و "ملاح سان لوي"
Raffineries de saint-louis. وفي خلال هذه الفترة
لمجموعة "باريس" تمتلك أسهما في عدد من الشركات بالمغرب
ومن مروع صناعية مختلفة. كما أن المجموعة الصناعية الفرنسية "بوك"
PUK تضر بشكل متزايد في الصناعة المغربية وخاصة في مروع
صناعة الألومنيوم وصناعة الأسمدة، ولا تقل عن ذلك
أهمية مجموعة "إير - ليكيد" Air liquide ومجموعة "سان كوبان"
Saint Gobain ومجموعة "أنبان شيدر" Empain Schneider ومجموعة
"البرج" CBE، وكلها شركات عالمية من أصل فرنسي لها
نفوذ في الصناعة المغربية. إلا أن الرأسمال الأمريكي
يشارك في الأعمال الفرنسية في مجالات مختلفة
كالمصنوعات الجلدية، المطاط والبلاستيك على
الخصوص، ومصانع المسحوق والسكر، حيث أن شركتي "كودير"
Good year و "جنيرال تاير" General Tire تهيمنان في
مروع المطاط، كما تهيمن "كوكاكولا" و "كوكاكولا" في مروع
المسحوق والسكر، ويتطور حضور الرأسمال الإسباني
والإيطالي خصوصا في قطاع النسيج والملابس الجاهزة. أما
الرأسمال العربي والإسلامي فلا يلمس له حضور يذكر صغيرا إلا في
مروع صناعية هي الورق والكارطون والطباعة ومروع النسيج

والملاهي الجاهزة .

63

ويوضح من تطور بنىة الرأسمال الصناعي بالمغرب بعد صدور
قانون الميزية ، أن الرأسمال الكبير المناه المحلي أصبح فعلا مهيمنا
في فروع كالمطاحن وصناعة الآجر و صناعة الحليب ومشتقاته
وصناعة الملاهي الجاهزة وصناعة المصبرات ، كما هي من

الرأسمال العمومي المغربي في فروع كالصناعات السكرية ومشتقات

الغوسفات ، إلا أن تطور الرأسمال الأجنبي يظل مازدا
التي تتطلب رصدا هامة نسبيا
تعد في الصناعات ~~المستحددة~~ وخصوصا الصناعات الميكانيكية

والعدائية والكهربائية والإلكترونية ، وفي الصناعات الكيماوية ،

وحتى في ~~المصناعات~~ وصناعة الإسمنت ، وحتى في ~~المصناعات~~ العمومية

التي هي من فيها الرأسمال الماه المغربي ، ~~مهيمنة~~ الرأسمال الأجنبي

القطاعات

يتحكم الرأسمال الأجنبي في سلطة القرار في كثير من الشركات

لمجرد توفيرة على ~~مال~~ ^{يؤيد} 30 ٪ من الأسهم ، وأحيانا بصفة

أقل من ذلك ، إذ تتوفر للرأسمال الأجنبي قنوات متعددة لإحكام

سلطته حتى في حالة عدم ~~توفر~~ ^{صعود} حصته في الرأسمال ، وذلك

من خلال ~~تتبعه~~ ^{تتبعه} في ~~الشركة~~ ^{الشركة} توفيرة على إمكانيات للتدبير والتنظيم

يمكنه من التأثير في المجالس الإدارية وفي السير اليومي للشركة ،

ومن خلال تأمينه لشغل التكنولوجيا والخدمات التقنية ، ومن خلال

إفادة الشركة من علاقات تسهل الحصول على التمويل وعلى التسويق

الخارجي للمنتوج .

وإضافة إلى هذه الأساليب غير المباشرة للتحكم في سلطة القرار
 سلك الرأسمال الأجنبي تحاليل على قانون الميزبة الملمية
 بالشركات لتوطيد التحكم المباشر في الشركات الصناعية من خلال
~~هذه~~ ترسيخ بصورة كراسمال مساهم، وقد لجأ على الخصوص
 إلى أسلوب خلق شركات مساهمة Holding بالاشتراك مع
 مجموعات مغربية مما يضيف عليها من الناحية القانونية صفة
 الشخصية المغربية، وبالتالي تصبح تلك الهولدينجات مؤهلة
 للمساهمة في مغربية شركات أخرى، وبذلك يتسلل الرأسمال الأجنبي
 متقمصا شكل مؤسسة مغربية إلى أسهم عدد من الشركات، تبدو
 بالتالي من حيث الشكل القانوني مغربية، في حين يتحكم فيها الرأسمال
 الأجنبي من خلال مساهمات غير مباشرة ~~مختلفة~~ عن طريق
 شركات مساهمة تكتسي صفة الشخصية المغربية.

والنتيجة أن الرأسمال الأجنبي لا يزال يحكم قبضته على الصناعة
 المغربية سواء من خلال المساهمات المباشرة أو غير المباشرة في
 مهام الشركات أو من خلال احتكارة للتدبير والتنظيم والخدمات
 التقنية وتحكمه في قنوات نقل التكنولوجيا والعروض والتسويق
 الخارجي.

لذا أن بنية الرأسمال الصناعي ستعرف بعض التحولات خلال
 التسعينات إذ أن عملية الخصخصة ستقلل ملكية عدد من
 الشركات الصناعية الكبيرة من أجل الرأسمال الخاص المحلي
 والأجنبي، فالدولة لعبت دورا هاما طوال السنين
 عتده في ~~إستراتيجية~~ تطوير الصناعة المحلية من خلال تملكها
 المباشر ~~للرأسمال~~ للرأسمال ومن خلال السياسة الاقتصادية

ولعبت شركات المساهمة التابعة للدولة كالمشركة الوطنية للاستثمار ومكتب التنمية الصناعية دورا أساسيا في تطوير عدد من القطاعات ومساهمت بشكل فعال في عملية التنمية. إلا أن الدولة بعد أن لعبت دور المستثمر الصناعي المباشر طوال الستينيات والسبعينات، ووجه أن وزنت شروط نمو الرأسمال الصناعي الخاص، ترك له حاليا الميدان ليستغني

من كل الاستثمار التي زرعتها، وهذه الأسباب تقويت الشركة الوطنية للاستثمار التي تمتلك مساهمات هامة في القطاع الصناعي. وسيجّ تفويت 20 شركة تابعة للمكتب لمكتب التنمية الصناعية من بينها 11 شركة لصناعة النسيج، ومنها 7 شركات في صناعة النسيج بالعموم، كما سيجّ بيع أسهم الدولة في شركة "سيور" التي تحتل مكانة أساسية في صناعة الإسمنت

وسيجّ تحويل مالية 14 شركة لصناعة النسيج إلى القطاع الخاص من بينها 4 شركات في هذا القطاع وهما "كوطيف" و"إيكوز"، كما سيجّ تفويت 13 شركة تنشط في قطاع الصناعات الزراعية من بينها 10 شركات لإنتاج وتصنيع السكر، وهذا سيخفف الرأسمال الخاص قطاع السكر الذي كانت تملكه الدولة، وستنقل ملكية 5 شركات تنشط في الصناعات الكيماوية إلى القطاع الخاص ومن بينها شركة

"سيور" التي تحتل مكانة أساسية في صناعة الإسمنت، وكذلك شركة "جنرال تاير" لصناعة المطبات، وفي قطاع الصناعات المعدنية ستحول أسهم سبيش الرأسمال الخاص 10 شركات من بينها شركة "صوماكا" أسهم الدولة في 10 شركات من بينها شركة "صوناسيد" لصناعة الحديد للتركيب السيارات، وشركة "لانتاج الرصاص"، وسيجّ تفويت وشركة "زليجة" لإنتاج المعادن، وستفني هذه أربع شركات نشطة في مجال استخراج المعادن، وستفني هذه

8a

الموقوفات الضمنية الى تملك ممتلكاته الرأسمال
العمومي في القطاعات المعنية ، كما ستؤدي الى تغييرات في
القائمة بين الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي ، وهي التغييرات ستؤدي
على مساهمة حسب مدى استضافة كل من الطرفين من عملية
الحوصلة .

66

~~66~~

III. سمات تطوّر قوى الإنتاج في الصناعة المغربية

تطبع نمو قوى الإنتاج في القطاع الصناعي المغربي ثلاث سمات هي: جسامّة تكلفة الاستثمار ، وضعف اندماج البنيات الإنتاجية و ضعف استخدام قوى الإنتاج الحديثة ، ويحد هذه السمات الثلاث تفسيرها في الحدود التي تضعها علاقات الإنتاج الرأسمالية التابعة لتطوّر قوى الإنتاج في الصناعة المحلية .

1 - جسامّة تكلفة الاستثمار

إن البرامج الاستثمارية في القطاع الصناعي تكلف مبالغ تفوق قيمتها الحقيقية ، ويعود ذلك بالأساس إلى منغوبات الرأسمال الأجنبي في إطار علاقة التبعية ، حيث يظل الرأسمال المحلي تحت رحمة الرأسمال الأجنبي في توفير الخدمات الأساسية التي يطلبها إيمان مشاريع الاستثمار وخاصة الخدمات الهندسية والتقنية . وتتراوح تكاليف تلك الخدمات التي يقوم بها الأجانب ما بين 43% إلى 30% من قيمة الاستثمار . تسد في شكل عملة صعبة ، كما يظل تحت رحمة من حيث الحصول على أدوات العمل لمواد التجهيز التي تفوق قيمتها 50% من قيمة الاستثمار الصناعي ، وكثيرا ما يجرّ اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي حتى بالنسبة للبناء والهندسة المدنية والتي تفوق تكاليفها 40% من القيمة الإجمالية للاستثمار



من القيمة الاقتصادية للاستثمار . والسمة المميزة لهذه
الاستثمار الصناعي المحلي هي تغطية النفقات المرتبطة بالخدمات
الضرورية لانطلاق الشركة ، وبخاصة منها النفقات الهندسية

68

التي تتجاوز أحياناً نسبة 10٪ من الاستثمار الإجمالي .

وهي خدمات مستوردة تتوفر الرأسمال الأجنبي شروطه لتوفيرها .

وبذلك يكون الرأسمال الأجنبي المستفيد الأساسي من عملية
الاستثمار الصناعي المحلي حتى عندما لا يكون مساهماً في رأسمال

40

الشركة موضوع الاستثمار ، إذ باعتبارها المكون الأساسي من

حيث استيراد مواد التجهيز والخدمات لتحقيق مدخول بالعملية

الصعبة . يناهز 60٪ من قيمة الاستثمار مما يشكل

استنزافاً هائلاً لميزان الأداء .

التي تسبب العملية الصعبة على الخصوص في حالة وتجاوز

النفقات التشغيلية الصعبة . ذلك المعدل في بعض الفروع

المقطوعة وعلى الخصوص في الصناعات الميكانيكية

والعدائية والكهربائية وفي صناعة النسيج . وهكذا

لا يساهم الاقتصاد المحلي إلا بدرجة ضئيلة في تمويل

الاستثمار الصناعي المحلي ، حيث لا تكاد مساهمته تتعدى

20٪ من قيمة الاستثمار ، وتقتصر في توفير خدمات

النقل والتجهيز المكثبي وأحياناً أشغال البناء ومواد ،

ومعنى بالنسبة لتلك المواد المتكثفة والتجهيزات تكون في

اعلمتها مستوردة عن طريق شركات الاستيراد والتصدير
التي اصبح الاقتصاد المغربي متفهما بها خصوصا منذ سلوك
ما يسمى بسياسة "تحرير الاستيراد" منذ سنة 1983
حيث انخرقت الشركات العالمية السوق المغربية بمنتجاتها
على نحو متزايد من العوائد امام نمو قوي للإنتاج الصناعي
المحلي، وعلى نحو فاضل ضعف اندماج البنى الإنتاجية
الصناعية.

2 - ضعف اندماج البنى الإنتاجية الصناعية :
ان ارتفاع تكاليف خلق قوى ~~مستعدة~~ إنتاجية جديدة ناجم
بالأساس عن تبعية الصناعة المحلية وتبعية الاقتصاد
المغربي عموما للرأسمالية الامبريالية ، فجاء هام من
المواد الأولية والمواد نصف المصنعة ومواد التجهيز والخدمات
التقنية والتدريب تزود بها الصناعة المحلية من الغرب
الامبريالي ، لأن نشاط الاقتصاد المغربي المنهجم في تقوية
العمل الدولي ينحصر في بعض الصناعات الخفيفة ~~والخفيفة~~
يحتل فيها هي داتها الرأسمال الأجنبي بقوة ~~كذلك~~ كما لا
للأسهم وكمشاكل في سلطة القرار التي يستعملها ~~في~~ الانخفاض
النشاط المحلي ~~للاستراتيجية~~ نشاطه العالمي ، فالتزود
بالمواد الأولية ~~أيضا~~ في غالب الأحيان ~~في~~ من السوق الخارجية

بعض الصناعات
تتطلب
سعة متوسطة



ولدى شركات مرتبطة بالشركاء الأجانب للأسواق المحلية بل
لأن ~~أنشطة الحصول~~ طرق الحصول على المواد الأولية يتم في أكثر
الحالات التي عليها في عقد "المساعدة" التقنية ~~مستمرة~~
حيث ~~تتمتع الشركات~~ ~~بمزايا~~ ~~تتمتع~~ حيث يكون الشريك
الأجنبي في موقع قوة يصبح له إملاء شروطه كما أن
الأسواق المحلية يصبح مفضلا إلى استيراد مواد أولية ونصف مصنعة
تتلاءم وخصوصيات التجهيزات وطرق الإنتاج المستوردة بدورها

وبشكل الخسوف لضغوطات الرأسمال الأجنبي من خلال تحكمه
في ~~التكنولوجيا والمعدات~~ قنوات التجهيز ~~والتكنولوجيا~~ والتحويل
والتسويق واحتكارية المعرفة التقنية ~~والأجهزة~~
عندما أمام أي تطور منتج ومستقل للصناعة المحلية يمتد
من مواد التجهيز مورا بالمواد الوسيطة إلى المواد الاستهلاكية
كما أن ارتفاع نشاط الصناعة المحلية على التصدير يجعلها تحت
برحمة تقلبات السوق العالمية ويوطد دورها في التقسيم
الدولي للعمل حيث لا تجد منافذ إلا لصادراتها التقليدية
المشكلة من جهة المواد المعدنية المحولة أو الخام ^{المعدنية} ووجه
الصناعات الاستهلاكية ، وتغيب لدى الرأسمال السبعي أي
الاهتمام بتوسيع السوق المحلية والارتفاع عليها ، وتظل تلك
المواد نصف المصنعة خاضعة لمطالبات التقسيم الدولي للعمل
السوق بدورها حيث تشجع صاحبها من مواد التجهيز والمواد الأولية
والمواد نصف المصنعة عن طريق الاستيراد ، وبمضايقه الشركات
العالمية للصناعة المحلية في غير دأرها تنعدم إمكانية تطوير

ومكذا أقل
مالاتي تعدى
80% من طلبه
الصناعة المحلية
من المواد نصف
المصنعة ومن
مواد التجهيز
تغطيتها
السوق المحلية
ولا تتعدى
تلك النسبة
كل % في الصناعات
الميكانيكية
والعدانية والكهربائية
أما قطاع النسيج
والملاحي الجاهزة
فيتموجه أكثر
من 80% من طلبه
من المواد الأولية
إلى السوق الخارجية

اندماج البنى التحتية الإنتاجية الصناعية ، وهكذا استعملت طليقة الله
ما اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بجهة
إمكانية اندماجه الداخلي ، وضمن هذا الإطار تُصدّر عناصر وعوافر
النمو الاقتصادي الى الخارج ، إذ أن طلب الشركات الصناعية المحلية

يتجه أساسا الى السوق الخارجية للتزود بوسائل الإنتاج وبالمعدات ،
ويشكل ضعف الطلب في السوق المحلية من طرف الشركات والمستهلكين

71

عقبة لتطور العرض ، وفي ذات الوقت يتم تحويل مبالغ
خضمة الى الخارج على شكل أداء عن الكميات أو على وسائل الإنتاج
المستوردة أو على شكل أرباح خارجة عن الاستثمار المباشر أو
في شكل فوائد عن الديون الخارجية ، مما يعرقل حركة تراك

3

الرأسمال محليا وبالتالي يحرق نمو قوى الإنتاج الصناعية
المحلية ، وهكذا يلاحظ ضعف القيمة المضافة للصناعة الصناعية
بالمغرب مقارنة بالقيمة المضافة الكلية لكل منتج ، حيث لا
تتعدى 25% من تلك القيمة الإجمالية ، وذلك لأن الحلقات
الأساسية في تحقيق ذلك المنتج مفعودة في الصناعة المحلية

وموجودة في الخارج ، حيث ^{تقتصر} ~~الاستثمار~~ الشركات المغربية ^{على}
المرحلة الأولى جزئية وشاغوية في سيرورة تكون المنتج الصناعي

والتي تضع تطور الصناعة المغربية في أية مرحلة من تطورها
لا استراتيجية اندماج متكامل بنيتها الإنتاجية فيما بينها
وفي علاقتها بباقي قطاعات الاقتصاد المغربي ، بل استجاب

باستمرار للمتطلبات المتغيرة للتصدير الدولي للعمل
حيث يمكن تصنيف فروع الصناعة المغربية وفقا لنمطين

سارت عليهما كل البلدان الرأسمالية التابعة في إطار
التحولات التي طرأت على الاستثمارات والسبعينات في
الاقتصاد العالمي الرأسمالي، حيث سمحت المبرالية
بتطوير بعض الصناعات المحلية في تلك البلدان.

فهناك صناعات تطورت منذ الستينات في إطار سياسة
الإحلال محل الواردات، وتهدف تغطية جزء من السوق
المحلية، ويتعلق الأمر بالصناعات السكرية والصناعات
الغذائية ~~والصناعات البترولية~~ وبشكل ثانوي بعض
الصناعات المعدنية والكهربائية والصناعات الكيماوية
وخاصة الصناعة الصيدلية.

وخلاص السبعينات تطورت بلمغرب عدد من الصناعات
المركزة أساسا على التصدير، ويتعلق الأمر بصناعة الملابس
الجاهزة وصناعة تركيب السيارات وصناعة الجلد والأحذية
وبعض الصناعات المعدنية المركباتية والكهربائية والإلكترونية
والصناعات الزراعية.

وقد تطورت صناعات الإحلال محل الواردات والصناعات
التصديرية بالمغرب بارتباط مع التطورات في التقييم
الدولي للعمل ومع تطور نسبي للاقتصاد المغربي

في الخمسينيات في تراكم الرأسمال وتبلور سوق داخلية
كنتيجة للتحولات في نمط الإنتاج منذ اندماج
الاقتصاد المغربي في العلاقات الرأسمالية من خلال وقوعه

في قبضة الاستعمار الفرنسي والإسباني وتعتبره غير
ملائمة إلى نمط إنتاج رأسمالي تابع للرأسمال المبرالي

72

4

فمنع جدية الاستثمار كما قد تراكم رأسمال صلي في الفلاحة والتجارة
يتعدى حدود طاقة التوظيف في هذين القطاعين ، وهي حدود ناجمة
عن عرقلة علاقات الإنتاج الناجمة لعملية التراكم ، وقد شجع
تطور سوق داخلية البرجوازية التجارية والزراعية على
تحويل جزء من رأسمالها الى المجال الصناعي في شراكة مع
الرأسمال الأجنبي ، وتوجهت الى صناعات تستهدف تغطية حاجات
جانب من الطلب المحلي الذي تطور ~~منذ~~ آنذاك اتجاه المواد الاستهلاكية
الضرورية ، ومع توسع دائرة تراكم الرأسمال المحلي خلال السبعينات
ومع تطور الرأسمالية العالمية على اتجاه تصدير الاستثمار
والصناعات ذات الرأسمال المتوسطة ~~الى المجال الصناعي والشركلي~~
عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات الى البلدان الناجمة
والتركيز على جلبها الى الصناعات ذات التقنية العالية ،
ومع إصدار قانون مغربي رأسمال الشركات القائمة في المغرب
سنة 1973 ، امتد الرأسمال المغربي خلال السبعينات الى
قطاعات كان غائبا عنها وخاصة الصناعات الكهربائية والميكانيكية
والبدائية ، وحول جزء هام من منتوج صناعة الإحلال محل
الواردات الى التصدير ، وتطور التدخل بين القطاعين
الصناعي والرأسمال الفلاحي والصناعي مع الاهتمام بالصناعات
الزراعية الموجهة الى التصدير ، وعرفت هذه المرحلة تطورا
في اتجاه ارتباط أكبر للمغرب بالسوق الخارجية وخاصة

73

كل

المجموعة الاقتصادية الأوروبية إذ أن مجل النشاط الصناعي أصبح
متركزا على التصدير ، وقد أوطد هذا التداخل مع السوق الخارجية
بفتح كل الأبواب أمام الاستيراد انطلاقا من سنة 1983 .

حيث أصبح الاستيراد أصبحت الواردات لمضافة الى التهرب

تغرق السوق المحلية وبالتالي تشكل عائقا لتطور صناعة
صناعات الإحلال محل الواردات ، في الوقت الذي

أصبحت فيه السوق الأوروبية المشتركة خصوصا به انضمام

إسبانيا والبرتغال إليها تضيق الخناق على البضائع المغربية

وبالتالي تتعوق تطور الصناعات التصديرية . وهذه الصعوبات

أمام تحقق فائض القيمة تفسر الظاهرة المتطورة خلال

الثمانينات وهي إغلاص عدد من الشركات أو تخفيض إنتاجها

وتسريح العمال ، وبالتالي تتقهقر قوى الإنتاج بدل أن تعرف

نموا ، وتشرط البرجوازية المغربية أن تحدث تعديلات

في توزيع فائض القيمة بين الأجر والربح في اتجاه رفع الأجور

لتوسيع السوق الداخلية وبالتالي لراحة مجال لتحقيق أكبر

لفائض القيمة ومجال أوسع لنمو قوى الإنتاج ، بل تلجأ الى

المزيد من الضغط على المستوى المعاشي للطبقة العاملة للتعويض

عن صعوبات تحقيق فائض القيمة ، وبذلك تدفع علاقات الإنتاج

الأسماوية السابعة عائقا أمام تطور قوى الإنتاج

في القطاع الصناعي ، وتؤثر على طبيعة هذا التطور ، حيث يتم

74

ملاحظة

ضعف الاندماج بين البنيات الإنتاجية والتصدير عناصر الإنتاج الرأسمالي الى الخارج

3- ضعف استعمال قوى الإنتاج

تشتغل الشركات الصناعية المغربية بأقل بكثير من طاقتها الإنتاجية الفعلية ، حيث لا تستعمل في المتوسط أكثر من 60٪ من تلك الطاقة وحسب الأرقام المرفقة الرسمية فلن استعمال القدرات الإنتاجية المتوفرة لم يتجاوز نسبة 61٪ خلال سنة 1989 ، وتشير نفس الأرقام الى أن تلك النسبة لم تتعد 48٪ في قطاع الصناعات الميكانيكية والعدائية .

بل إن بعض الدراسات خلصت الى أن صناعة المصبرات الغذائية والصناعات الميكانيكية والعدائية والكهربائية تشتغل بنسبة 30٪ فقط من طاقتها الإنتاجية ، ويعزى ضعف استعمال قوى الإنتاج العامة الى ضيق مجال ترويج منتجات الصناعة المغربية ، وعلى مستوى السوق المحلية يقل الطلب على المواد الاستهلاكية النهائية نظرا لضعف القدرة الشرائية للطبقات الشعبية ، كما يضاف الطلب من طرف الشركات العمومية والشركات الخاصة على مواد الإنتاج المصنعة محليا ، حيث يتوجه طلب الشركات المغربية أساسا الى ~~التراب~~ الأسواق الخارجية ، ويزداد ضيقا كذلك مجال ترويج منتج الصناعة المغربية في الخارج ، وقد عانت على الخصوص منتجات صناعة الملابس الجاهزة من أزمة في هذا المجال خلال الثمانينات ، ويعتبر ضيق مجال التسويق داخليا وخارجيا نتيجة موضوعية للحدود التي تضعها علاقات الرأسمالية التبعية السائدة في الإنتاج ، ففئام فائض القيمة الصانع بين الرأسمال المحلي والأجنبي يتطلب ضغطا كبيرا على قوة العمل الى حد يكاد يعيق شروط إعادة إنتاجها ،

77

kel

إلى حد كبير قد عرفت شروط العكس لانكاجها ، وذلك لما امكن
 انكاج لما امكن اكبر قدر من الارباح ، يتسول القول ان هذه الحمة
 انما هي منها بانكاج منسقة الى الرأسمال المبرر لا من
 ورغم ضعف استخدام القدرة الإنتاجية القائمة أخذ
 يتطور خلال الثمانينات اهتمام البرجوازية الكبيرة
 بتحديث وسائل الإنتاج بهدف الرفع من المدد وخفض
 من ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية
 في الحقبة الهام في توظيف القدرات الإنتاجية ليجعل منه
 قسمة من طوع لخدمة هذه وسائل الإنتاج أو بالبرجوازية
 غير ارباح الرأسمال

VI التمويل المصرفي للصناعة المغربية

تعتبر الشركات الصناعية المغربية بشكل كبير في تمويل
مشاريعها على الائتمان ، ويعتبر البنك الوطني للإنشاء
الاقتصادي المصدر الأساسي لهذا التمويل الى جانب البنوك
الائتمانية التجارية وشركات سلف التجهيز Leasing
والقروض المباشرة الأجنبية . وتؤثر الرأسمال
الامبريالي على سياسة تمويل الصناعة المحلية من خلال
استثمار تواجدته بشكل هام في القطاع المصرفي المغربي
ومن خلال قروض المؤسسات المالية الامبريالية ومن خلال
تدخله القوي في البنك الوطني للإنشاء الاقتصادي . وتجدر
الإشارة الى أن مصادر تمويل البنوك المحلية في البنك
العالمي بشكل مصدر خارجي أساسيا لتمويل البنك
الوطني للإنشاء الاقتصادي . كما يتجلى في الرأسمال الأجنبي
بشكل هام كما يؤثر الرأسمال الأجنبي على القطاع
الصناعي المغربي من خلال تواجدته بشكل هام في شركات
سلف التجهيز إما بشكل غير مباشر بامتلاكه لأسهم
في الشركات عدد من البنوك التجارية التي لها شركات سلف
تجهيز تابعة لها ، وإما من خلال مساهمته مباشرة
في رأسمال الشركات . تلك الشركات ، وعلى سبيل المثال

78

X

79

[Handwritten signature]

مجموعة باريس والاراضي المنخفضة Paribas تمتلك حصة
 كبيرة من أسهم شركة "مغرب لينينغ" Maroc-Leasing
 كما أن البنك الفرنسي "الشركة العامة" Société générale
 له أسهم في رأسمال "سوجيليز-المغرب"، وتجدر الإشارة
 إلى أن شركات سلف السجلين تستند في مصادر تمويلها
 أساساً على البنك الوطني الائتماء الاقتصادي،
 ويلاحظ أن الفروع الصناعية التي ~~يجوز~~ يهيمن فيها
 الرأسمال العمومي تالعباً في تمويل استثماراتها أساساً
 إلى قروض المؤسسات المالية الامبريالية مما يزيد من عبء
 المديونية الخارجية، ويعلق الأمر بالصناعات السكرية
 والكيمياوية والطاقة. وكذلك تستفيد الشركات
 الصناعية الكبرى من تمويل البنوك بشكل كبير على حساب
 الشركات المتوسطة والصغيرة، ويلاحظ أن المجموعات
 الخاصة هي المستفيدة الأساسية من التمويل البنكي
 لاستثماراتها. وعلى سبيل المثال نلاحظ أنه خلال العقد
 الممتد من 1974 إلى منتصف السبعينات إلى منتصف
 الثمانينات كانت مجموعة "سوبارز-سوجيفي"
 SOPAR-SOGEFI التي يحدد بنك الوفاء بنوايتها المركزية في
 مقدمة المجموعات المستفيدة من القروض البنكية،
 متبوعة بمجموعة أمستوم الشمال الإفريقي و ONA.

ويلاحظ ان نسبة التوجه لدى شركات سلف التجهيز ، ففي سنة
1979 مثلا امتصت 16 شركة كبرى نسبة 40% من مجموع
قيمة العمليات التي وادقت شركات سلف التجهيز على تمويلها.

80

~~23~~

١٤
تركز الرأسمال في شكل مجموعات كبرى شكل
لتطور البرجوازية الصناعية الكبيرة .

من السمات المميزة للصناعة المعاصرة تركيز الرأسمال لفائدة المجموعات
الخاصة وعلى حساب الرأسمال المتوسط والصغير، حيث أن 15%
من الشركات الصناعية لها رقم معاملات يفوق 20 مليون درهم
تحقق 82% من الإنتاج الصناعي، و 6% من الشركات الصناعية
تستغل كل واحدة منها أكثر من 200 شخص بشكل دائم تحقق 52%
من الإنتاج الصناعي، في حين أن 74% من الشركات الصناعية
تستغل أقل من 50 شخصا ولا تتجاوز مساهمتها في الإنتاج الصناعي 18%.

وتبدو هيمنة الرأسمال الكبير واضحة في قطاع النسيج والملابس حيث
لا تشكل الوحدات الكبيرة التي يزيد رقم معاملاتهما عن 20 مليون
درهم إلا 10% من مجموع شركات هذا القطاع، إلا أنها تحقق
أكثر من 61% من إنتاجه، في حين أن المؤسسات الصغيرة تمثل
61% من مجموع الشركات النشطة في صناعة النسيج والملابس غير أنها
لا تحقق إلا 15% من إنتاج هذا القطاع، وفي قطاع صناعة
المواد الكيميائية يلاحظ تهيمنة مجموعة ~~فيليبس~~ ~~فيليبس~~ ~~فيليبس~~ أن مجموعة
أمينيوم الشمال الإفريقي أصبحت تحتكر سوق الزيوت الغذائية
من خلال هيمنتها في رأسمال شركات "لوسور" و"سيبو" و
"أونيكرا" كريسطل"، كما أصبحت تهيمن في صناعة الحليب ومشتقاته.



تركز الرأسمال في شكل مجموعات كبرى متكاملة
لتطوير البريد الإلكتروني الكبير :



إن تركيز الرأسمال في شكل مجموعات تديرها شركات
مساهمة Holding تلجأ إلى توسيع دائرة تراكم الرأسمال
من خلال تنويع مجالات الاستثمار ليستد إلى فروع صناعية
مختلفة وإلى القطاع المالي والخدمي هو الاتجاه عام لتطوير
الرأسمال الكبير العربي وهو محاولة لمحاصرة ميل معدل الربح
إلى الانخفاض في ظل متطلبات متغيرة التطور التقني التي
تؤدي إلى نمو نسبي للرأسمال الثابت في علاقته بالرأسمال
المتغير وفي ظل ضيق السوق المحلية وصعوبات التسوية
الخارجية وبالتالي تعوق تحقق كامل لغايات القيمة والجهود
نتيجة ذلك إلى تجميع جزء هام من قوى الإنتاج والاستغلال
بقدرات إنتاجية ضعيفة، وتركز الرأسمال هو في ذات الوقت
سبب ونتيجة لتركز الرأسمال في شكل مجموعات ضخمة لتكون راسميل
ضخمة في يد الفئة المهيمنة داخل الطبقة السائدة،
مما يحول يؤدي إلى الحاجة الموضوعية إلى اختراق فروع وقطاعات
أخرى لتوظيف الراسميل به أن تستنفذ في سرعة إمكانات
التوظيف في فروع أو قطاع معين نظراً لضيق السوق.

وبجاء حظ مستوى هام لقرنك الرأسمال داخل قطاع التسيير. وفي
 فرع الحياكة Tissage تستحوذ 10 شركات على 77% من القدرة
 الإنتاجية الإجمالية للفرع، وفي فرع الغزل Filature تستحوذ
 شركتان على 60% من القدرة الإنتاجية للفرع. وفي الصناعات
 الميكانيكية والعدائية والكهربائية تستحوذ 10 شركات
 تستحوذ 10% فقط من شركات هذا القطاع على مستوى رقم
 المعاملات. وفي قطاع صناعة المواد الذهبية أصبحت
 مجموعة أمينيوم الشمال أوروبية من خلال هيمنتها على شركات
 شركات "لومبور" و "سيجو" و "أونكرال كيميكا"
 في سوق الزيوت الغذائية. كما تسيطر سوق الحليب
 ومشتقاته من خلال امتلاكها لشركة مركز الحليب "مستورال"

Centrale Industrielle Maroc

إن تركيز الرأسمال وامتداده إلى فروع وقطاعات مختلفة
 على شكل أسهم تمتلكها نفس المجموعة يفسر تزايد
 أرباح الشركات الكبرى المغربية باستمرار خلال
 الثمانينات رغم ظروف الاقتصاد العالمي استفعال الأزمة
 الاقتصادية والاجتماعية بالتحديد. وعلى سبيل المثال
 فإن المجموعة أمينيوم الشمال الأوروبية احتلت سنة 1988 المرتبة
 الأولى في القارة الأفريقية كمجموعة خاصة من حيث مستوى رقم المعاملات
 الذي بلغ حوالي سبعة ملايين درهم، ويبلغ رقم معاملاتها

84
 26
 ويلاحظ أن عملية إنشاء شركات هولدينغ Holding
 تكتسفت مع انطلاق عملية المغرب في السبعينات ، حيث
 شكلت بالنسبة للرأسمال الكبير المغربي القناة الأساسية
 لتوسيع وتنويع مساهماته في باقتناء عة في الشركات
 الناضجة للمغرب أو بالمساهمة عن طريق زيادات في رأسمالها ،
 وقد تم هذا التركيز للرأسمال من خلال المعاملات المحلية في الداخل
 مع الرأسمال الأجنبي الذي لم يهتف نفسه الى أسلوب
 شركات الهولدينغ للتعايل على منافس المغرب بالحصول عن
 طريقة هذه الشركات على مساهمات هامة وبطرق متنوعة
 في الشركات الخاصة بالمغرب ومنها الناضجة للمغرب ،
 وتعتبر شركات المساعدة النواة المركزية للمجموعات الخاصة
 الكبرى إذ تتولى وضع الاستراتيجية العام لتطور المجموعة
 ويقوم بالتدبير العام لمصالحها وتتولى توسيع وتنويع مجالات
 حضور المجموعة من خلال أخذ مساهمات في فروع وقطاعات
 مختلفة ، ويلاحظ أن عددا من الهولدينغات يتبع في الواقع
 من خلال بنىة الرأسمال لمجموعة عائلية واحدة أو
 لاختلاف من المجموعات العائلية تتداخل مصالحها ،

وتتمثل ثلاث مجموعات خاصة كبرى على رأس الرأسمال
 الخاص الكبير المغربي وهي مجموعة "أمنيم" الرأسمال الأجنبي
 (أونا) ومجموعة كبرى للأعمال ومجموعة كبرى للمصارف
 "المواليا" SOPAR ، ومجموعة "سغري - سوفيبار - كوفيمار"
 ومجموعة "بنك الوفاء - سوبار"

وقد خلعت إتحاد الدراسات المالية إلى أن ~~كان~~
البرجوازية التي استغادت من المفزجة تتمثل في 35 عائلة
المعروفة ~~بأنها~~ اشترت خلال السبعينات 64%
من الرأسمال الناضجة لعملية المفزجة، مما وطد تمركز
الرأسمال في شكل رأسمال عائلي كبير متداخل مع الرأسمال
الأجنبي، وثلاث مجموعات خاصة كبرى ~~تتمثل~~ في
مقدمة الرأسمال المالي الكبير المغربي وهي مجموعة "أمنيوم
الشمال الإفريقي" (أونا) ومجموعة "سفنغ-سوفيبار-
كوفيسبار" ومجموعة "بنك الوفاء-سوفيبار".

85

وقد كتمحور ~~تمركز~~ وتطور مجموعة أمنيوم الشمال الإفريقي
حول ثلاث شركات هولندية هي "كوجيسبار" COGESPAR
و"سهام" SIHAM و"أمنيوم الشمال الإفريقي" (أونا) ONA
وتعود نشأة "أونا" إلى سنة 1919 حيث أنشأت مجموعة
"بنك باريس والأراضي المنخفضة" Paribas شركة للنقل تحولت
سنة 1934 إلى شركة مساهمة، ومنذ تلك الفترة أخذت "أونا"
تنوع مساهماتها إلى قطاعات وفروع مختلفة، وكانت تحكم فيها
مجموعة "باريبا" بصفة 66% من الأسهم، وكانت تربطها
علاقة قوية ببنك "الشركة المغربية للإيداع والقروض" SMDC
التي كانت بدورها تابعة لمجموعة "باريبا"، وستبرز على
الساحة الاقتصادية مجموعة "كوجيسبار" سنة 1980
بشراءها لرأسمال مجموعة "أونا" كما اشترت رأسمال المجموعة
الدانماركية "سهام" التي كانت تضم حوالي 20 شركة من
قطاعات مختلفة، وقد تراكم الرأسمال الذي ~~تحت~~ أنشأ
مجموعة "كوجيسبار" واشترى من خلالها مجموعتي "أونا"
و"سهام" في مجال الخلاصة قبل أن ينتقل في الستينات
إلى الاستثمار في الصناعة والخدمات، وباندماج الشركات
التي كانت خاضعة لكل من الهولندية الثلاث في إطار

7

مجموعة واحدة تحت اسم "أستيوم الشمال الإفريقي"، أصبحت هذه المجموعة تحت المراقبة الأولى كمجموعة خاصة في القارة الإفريقية، وأصبح نشاطها يغطي كل القطاعات، وأصبح لها حضور قوي في المجال المصرفي وخاصة في البنك التجاري المغربي وهو أهم مصرف خاص في المغرب من حيث رقم المعاملات، وهي "شركة البنك والمصرف"، كما أصبحت تحتكر بعض فروع الصناعات الغذائية وخاصة قطاعي المواد الغذائية والحليب.

86

28

أما الرأسمال الذي أنشأ مجموعة "سغري-سوفيبار-كوفيمار" فقد تكون في التجارة قبل أن يتوسع إلى الميدان المالي ليكون جسرا إلى التواجد في قطاعات مختلفة وخاصة الصناعة، فقد تواجه الرأسمال المكون لهذه المجموعة منذ بداية الستينات في رأسمال "الشركة الإفريقية للبنك" التي كان يسيطر عليها العزيسون، ثم انتقل مع عدد من المساهمين إلى الشركة المالية للمساهمات "سوفيبار" SOFIPAR وذلك خلال نفس العقد، سنة 1970 أسس نفس الرأسمال

الهولنديغ "كوفيمار" Sofimar واشترى "الشركة الإفريقية للشراء والمساهمات الصناعية" "سغري" SAFARI، وخلال السبعينات كانت الهولنديغات الثلاث "سغري" و"سوفيبار" و"كوفيمار" التي يسيطر عليها نفس الرأسمال العائلي هو وراء توسيع وتنويع مساهمات المجموعة بالاستفادة من عملية المغرب حيث انتقلت أكثر من كل شركة جديدة إلى قبضة المجموعة، وبذلك أصبح نشاطها يتجاوز 30 شركة تتواجد في مختلف القطاعات، وإلى جانب الهولنديغات كان لهم دور هام في التحكم المجموعة في بنك "مصرف المغرب" دور هام في تمويل إلى توفير سيولة نقدية هامة لتمويل مشاريعها. أما الرأسمال العائلي الذي يقف وراء مجموعة "بنك الوفاء-سوجار" فقد تراكم في رأسمال تجاري قبل أن يوظف في صناعة النسيج انطلاقا من النصف الثاني من الخمسينات سنة 1957 مع ثم تفرق المجال المصرفي حيث تواجه هذا الرأسمال منذ 1957 مع الاتحاديين في رأسمال شركة "مانا طكس"

للتسيج ، في تطور مطور في هذا القطاع خلال الستينيات ، إلا
أنهم تطور عرفه هذا الرأسمال العالي خلال ذلك العقد هو تملكه
لحصة 51% من رأسمال "الشركة الجزائرية للقرص والبند" وهي
"بنك الوفاء" حاليا ، وسيطور هذا الرأسمال العالي بسرعة
به إنشاء ليهولدينغ "سوبار" SOPAR الذي ستتح عبره
"مغربية" عدد من الشركات لصالح المجموعة خلال السبعينيات ،

وإضافة إلى الحضور القوي للمجموعة في "بنك الوفاء" الذي يعتبر
إلى جانب "سوبار" نواتها المركزية ، أنشأت شركة لسلف
التجهيز تحت اسمي "الكريديت" ، وتضم المجموعة حاليا ما يقرب
50 شركة تغطي مختلف القطاعات ،

وهناك مجموعات أخرى أمثلة أهمية من المجموعات الثلاث
منها من انتقلت من تجارة التغذية في صناعاتها إلى القطاعات
الأخرى واستطاعت أن توسع مجالها من خلال غزوها للقطاع
البشري ، ومنها من لها مصالح أساسية في قطاع التسيج ومنه
وسعت حضورها في القطاعات الأخرى ، ومنها من تركزت
أساسا في صناعة مواد البناء ،

187

189

الوفاء



في كل هذه القطاعات، وهو الاتجاه سببونه باستمرار في إطار

محاولات محاصرة ميل معدل الربح الى الانخفاض، ومع ذلك يلاحظ
للبرجوازية المعزبي بقطاع معين أكثر من القطاعات الأخرى، تجعل مصالحه مشتركة
وبالتالي لا يمكننا الحديث عن البرجوازية الكبيرة الصناعية

ارتباط نسبي
أساساً في
قطاع معين
أكثر من باقي
القطاعات.

لدى تناولنا للقطاع الصناعي المعزبي، وإنما عن حضور الرأسمال

الكبير المعزبي في الصناعة، وتركز هذا الرأسمال في

الصناعة المعزبية يتم بشكل واضح على حساب الرأسمال

المتوسط والصغير، يتوفر عدد من العوامل الشروط المناسبة

لتطور هذا الاتجاه منها نمط التمويل الكبير الذي يميزه

الشركات الكبرى من طرف القطاع البنكي الذي تربطه علاقات

متينة بالشركات الكبرى ومنها السياسة الجبائية والسياسة

الاقتصادية للدولة بشكل عام، ويبقى مجال نشاط المفاولة

المتوسطة والصغيرة منحصر في الحدود التي تسمح بها حاجيات

الأعمال الكبير المحلي والأجنبي الى التوسع، إلا أن تضيق

البرجوازية المتوسطة والصغيرة في الصناعة لا يعني تبلور

طبقات وطنية معادية للإمبريالية لديها كطبقاة،

فهي تتشعب بالعلاقة بالغرب من خلال الآلة والمنتج

والسوق والمجرب الكفيل

الآن فكر البرجوازية العربية بشكل عام

التي لا تتشعب بالضرورة الخارجية

81

89

إن الأزمة الاقتصادية التي يعرفها المغرب منذ أزيد من عشر سنوات بالخط من 1978 جعلت قطاعات واسعة من مكونات الاقتصاد تعيش بتهافت كبيراً ساهمت فيه عوامل خارجية تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية عامة إلى جانب عوامل داخلية تتعلق بامتنعيات فمال المال الثموى وتطبيق مخططات وسياسات اقتصادية تندرج بالارتجال وبالنفوذ للظرفية ولتوبيخات المؤسسات المالية الامبريالية.

إن قطاع الخدمات بدوره لم ينجح مع هذه الأزمة وإذا علمنا أن هذا القطاع الضخم الذي يساهم نحو 10% من المنتج الداخلي الإجمالي ويشغل أكثر من 3 ملايين من السكان في المغرب، نذكر جيداً مدى انعكاسات أي أزمة اقتصادية على هذا القطاع وبالتالي على أوسع الجماهير.

لأن هذه الأزمة عاصتها مختلف مكونات قطاع الخدمات بتفاوت. وإذا كانت التجارة قد أثرت عليها الأزمة بشكل هاد نظراً لتضعفها وارتباطها المباشرة مع ~~القطاع الاقتصادي~~ القدرة الشرائية فإن التأمين والسياحة يعرفان أزمة من شكل آخر حيث إن الأول يتسم بخصيصة من جهة وتفتنة على مستوى التسيير من جهة أخرى والثاني تتميز أزمته بالاختيارات السياسية والاقتصادية للحاكمين وارتباطه بالخارج. أما قطاع البناء فلم يعيش الأزمة بنفس المدة بل عرف ازدهار نسبياً ولو أنه من هذه أخرى له مشاكل خاصة.

وقد إن نتطرق إلى كل مكونات الخدمات على هذه مباحث تسجيله والركيز عليه هي مميزات قطاع الخدمات وما يشكله من الاقتصاد الوطني إن كان قطاع الخدمات قطاع ضخم لا من حيث مساهمته في المنتج الداخلي الإجمالي ولا من حيث عدد السكان الذي لهم علاقة مباشرة مع هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهنا يمكن القول أن تضعف هذا القطاع لومعه يوجب بعوض سلامة الاقتصاد المغربي وعدم تمانسه مع مكونات اقتصاد المغرب إذا أنه يقوون بكثير القطاعات الأخرى المنتجة كالصناعة والغلاصة... إلخ

ومن جهة أخرى وإذا عرف هذا القطاع توسع ملاحظته في السنوات الأخيرة
توسع الذي جعل منه أكبر قطاع في الاقتصاد المغربي ، هناك كثير من
المؤسسات التي توهي بأن هذا القطاع لم يتخضع الكثير فأكبر وسيعرف
تطور كبيراً في السنوات المقبلة ، وخاصة في الميدان التجاري والمعاملات
إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة تطور التوزيع الكبير وتطور قطاع
الاعلاميات خاصة بعد انجاء مشروع شبكته إرسال المعطيات في المغرب

٢. القطاع البنكي :

فمن أمثلة القطاعات التي تعرف هذه الازمة الاقتصادية كما عرفتها القطاعات
الأخرى هناك قطاع الائتلاف حيث بقي ولا زال هذا القطاع من القطاعات المربحة
هذا نتيجة ثلاثة السريعة مع كل وضع اقتصادي جديد ونقطة حرجية
الشديد على عدم المعاصرة في تمويل المشاريع الاقتصادية الطويلة الأمد والغير
مضمونة الربح والتي تحمل شيء من الجازمة كما أنه توجد عوامل أخرى ترتبط
بنوعية النشاط البنكي المغربي وبأسلوب معاملاته وهذه العوامل تساهم
بشكل كبير في جعله في مثلنا على الازمة ولهذا يجب التطرق أولاً لخصائص النظام
البنكي المغربي .

إن النظام البنكي المغربي من حيث هو وليد المرحلة الاستعمارية يشبه النظام البنكي
الفرنسي ما قبل الثمانينات في بنيته ونشاطه ومن القوانين المنظمة له ، فبالإضافة
إلى دوره المنحصر في الوساطة المالية الكلاسيكية ترجع نسبة الربح في هذا القطاع إلى
العوامل التالية :

1 - معدل الفائدة البنكية جد عالي بالمقارنة مع النظام البنكي لدول لها نفس
الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المغربية - هذا المعدل يفوق معدل التضخم
مما يولد عنه أرباح هائلة حقيقية بالنسبة للبنك ، في حين أن معدل
المربح على الودائع يكون عاليه الأرباح أقل من نسبة التضخم مما
يجعل الأرباح التي تعدّها البنوك للمودعين أرباحاً غير حقيقية .

2- معدل الفائدة لا يطبق على الودائع المفتوحة (dépot à vue) في الوقت الذي تشكل فيه هذه الأخيرة القسط الأكبر من موارد البنك . أما الودائع على المدى الطويل والمتوسط التي يطبق عليها معدل الفائدة لا تشكل في بعض الحالات إلا 4% من مجموع الودائع -

3- تمويل المشاريع يخضع لضوابط ، ويمكننا أن نمثل الإبتداع التجارية إلا المشاريع المضبوطة النجاش والربح .

كل هذه العوامل جعلت معدل الربح المتوسط يصل إلى 2% في القطاع البنكي ، هذا بالرغم من أن نسبة التبدد (bancaissement) لا تزال ضعيفة في المغرب مما يوحي أن الأرباح قد تكون قائمة إذا ارتفعت هذه النسبة التي لها ارتباط بمستوى التمويل الوطني الذي له علاقة بدورة بمستوى الأجور والمداخيل العامة -

تشكيلة النظام البنكي المغربي ومساهمته في الاقتصاد الوطني .
يتكون النظام البنكي المغربي من 13 مؤسسة بنكية تجارية إضافة إلى مؤسسات مالية مختصة ومؤسسات سلف التجميع ويشغل هذا القطاع أكثر من 16000 مستخدم .

أما على مستوى طبيعة رأس المال هذا القطاع فهو يتوزع بين 2% لرأس مال خارجي 4% لرأس مال مغربي قاصي و 16% لرأس مال للدولة -

يساهم القطاع البنكي في المنتج الداخلي الإجمالي بحوالي 8% كما أنه يساهم بحوالي 47% في توفير السهولة للتميز العامة -

وعلى مستوى التمويل الداخلي الاقتصاد الوطني فإن حجم مساهمة البنك التجارية من خلال القروض يتطور بنسبة 14% ومع ذلك لم تصل هذه النسبة إلى المستوى المطلوب حيث يبقى مصدر المساهمات الأدنى

الابتكار المفتوحة كالبند الوطني للإنماء الاقتصادي الذي يستمد موارده
أساساً من المؤسسات المالية الدولية، كالصندوق الادع والتدبير
الذي يستمد موارده أساساً من الفائض المالي للصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي والتعاضديات، وصندوق التقاعد. وهذا لوهده
مرة أخرى يبين مدى مساهمة أوسع الجماهير في تمويل المشاريع الاقتصادية
التي لا تعود أرباحها ومرتوبيتها على هذه الجماهير لامت قريب ولا من بعيد
تتمركز، رأس المال المؤسسات البنكية.

على غرار ياتى القطاعات الاقتصادية يعرف القطاع البنكي تمركزاً
كبيراً للرأسمال الخاص المغربي حيث :

- هناك 4 ابناءك تملك 45% من الرأسمال البنكي المغربي
- 7 ابناءك منحت 8% من القروض على المدى القريب
- كما نجد 6 عائلته من الطبقة البورجوازية المستفيدة تتحكم في 4% من الاموال
التي تروح في القطاع المالي.

وهذا التمرركز المالي في القطاع البنكي يتحصر في يد المجموعات العائلية
الكبيرة التي تكون الطبقة البورجوازية، والتي تهيمن على الاقتصاد المغربي عامة
وهذه الهيمنة تخلق قيماً يلي :

- ما بين 1974 و 1984 67 مقالة فقط (تايعة لهذه المجموعات) في القطاع

الصناعي استفادت لوهده بأكثر من 60% من مجموع القروض

- وسنة 1987 وحلت مساهمة الابتك في رأس المال هذه العقول واللات

التايعة للمجموعات إلى 8% من مجموع هذا الرأسمال في حين كانت
هذه النسبة لا تتعدى 10% في سنة 1974.

- كما يلاحظ بصفة عامة تدافل الابتكار وهذه المجموعات وذلك
من خلال مساهمات في الرأسمال والتأني عبر حضور في المجالس
الإدارية لبعضهم بعض.

93

(4)

من المعوقات الكبيرة التي تقف أمام تطور القطاع البنكي هناك ثلث الموارد المالية الكافية لتوفير المشاكل الاقتصادية الكبرى . فإذا كان معدل الادخار منخفض نتيجة المداخل الفردية المحدودة مع العلم ان زيادة حياض مداخل لا يمكنها ان تولد دينامية تكوين رأس المال لأن استهلاك الدخل الفردي لا يزال لا يغطي حتى الحاجيات الضرورية ، فإن السوق المالي على مستوى برهة القيم لا زال ضعيف حيث ان حجم المعاملات في هذه السوق لا زال ضعيفاً وهذا راجع إلى قلة المقاولات المتداولة في البرهة ونتيجة عدم وجود قانون يلزم المقاولات للتسجيل فيها مما يتيح لهذه المقاولات تجنب الضريبة فيما يتعلق بتسييرها وتديرها .

لكن رغم ذلك ورغم ان 47% من موارد الابناء تذهب إلى تسهيل السوولة للخزينة العامة تتوفر الابناء على فائض مالي غير موزع مما يجعلها لا تلعب دورها الكامل في الاقتصاد المغربي . لأن البورجوازية المغربية من طبيعتها لا يهتمها الاقلام الاقتصادية أكثر مما يهتمها هو الربح المضمون يمكنها اثبات مركزها كطبقة وذلك على حساب أوسع الجماهير الشعبية -

أما الدولة فبديل اتخاذ قرارات حارمة اتجاه الابناء لتحميلهم مسؤولياتهم في التنمية الاقتصادية ، فقد أدخلت الدولة بعض التعديلات على نظام البرهة في المغرب ، تعديلات يستهدف منها تسهيل عملية التوجه كما أنها اتجهت إلى اتخاذ إجراءات تهدف كلها إلى لبرالية القطاع البنكي والمالي وذلك بتحرير معدلات الفائدة قصد زرع المنافسة بين الابناء ، ~~وأنهت~~ وأنهت في الاخير هذه الإجراءات بإلغاء تأطير السلف البنكي وذلك دائماً في إطار تطبيق توجيهات المؤسسات المالية الدولية أي في إطار الخطط التنموية التي نذكر جيداً مدى انعكاساتها السلبية على الجماهير الشعبية الواسعة في حين ان قطاع الإئناك والطبقة (5)

المستفيد. سيصرفات ارباح أقرى كما سيعرف القطاع البنكي
بلمدة الا إجراءات تمر كذا متزايداً لقائدة المجموعات
المالية المتحركة من القطاع .

95

كغالبية أسواق التأمينات في الدول النامية، يتميز سوق التأمينات في المغرب بالقليل وعدم شموله بشكل كافٍ لمجموعة من أشكال التأمين.

بنية القطاع:

يتكون سوق التأمينات بالمغرب من 23 شركة تأمين، حيثما أنه قارية و3 تعاقدية كما لا تضم هذه الشركات سوى شركتين متخصصتين في إعادة التأمين وشركتين في التأمين على الحياة رأس المال مجموع هذه الشركات العاملة في السوق المغربية ارتفع من 13.8 مليون درهم سنة 1986 إلى 17.8 مليون درهم سنة 1989، مسجل زيادة بنسبة 29%، وبلغ عدد الوسطاء في هذا القطاع سنة 1988، 578، وسيط، منهم 131 وكيل مستقل و 128 وكيل مشترك و 34 سمسار. وتتركز النسبة الكبيرة مما هو متاح للوسطاء (74%) أي في الطبقة الوسطى والمنطقة الشمالية الغربية من البلاد. وفيه رعد الأشخاص المشتغلين في قطاع التأمينات حوالي 1171 شخص.

الجانب الاقتصادي والمالي:

لقد حقق قطاع التأمينات سنة 1989، رقم معاملات بلغ 9.9 مليار درهم، وفي حين كان هذا الرقم سنة 1988 يبلغ 6.5 مليار درهم أي بزيادة قدرها 43%.

رغم المعاملة في هذا المحقق سنة 1988 جعل قطاع التأمينات يساهم بـ 2% في الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة، كما أنه جعل سوق التأمينات المغربي يحتل المرتبة 49 عالميا بـ 0.05% من رقم المعاملة العالمي في التأمينات.

من جهة أخرى فإن المبلغ المخصص للتأمينات - جعل الميزة لكل فرد في المغرب تساوي 15 دولار (2447 درهم في سويسرا) منها خصصت لصحة الحياة لكل فرد تصل إلى 8 درهم فقط بالمغرب. هذا يدل على عدم القدرة على إقبال على التأمينات عامة وناحية الحياة بوجه خاص بالمغرب حيث لا زال هذا الأخير يعتبر ترفعا.

وبشكل عام فإن حجم طلب التأمين جد متدن حيث يقسمون التأمينات إلى حبارية كتأمينات السيارات التي تنفرد بـ 36% من مجموع التأمينات. فيما يخص النشاط المالي لقطاع التأمينات في جانبه يضم مجموعة من المؤسسات غير احتياطية التقية وتوظفاته.

مما لا احتياطيات التقية لهذا القطاع ارتفعت من 9.8 مليار درهم سنة 1987 إلى 17.8 مليار درهم سنة 1988 مسجلة ارتفاع نسبة 13.5%، وهذه الاحتياطيات تشكل أساس أمدادات قطاع التأمينات في تمويل الاقتصاد الوطني مما خلال التوظفات التي مرت من 8.8 مليار درهم إلى 9.53 مليار درهم لتعويضات التي يؤددها القطاع.

يبلغ حجم التعويضات التي تؤددها شركات التأمين حوالي 1 مليار درهم في السنة حيث أن التعويضات على الكوارث بلغت لوحدها 1.838 مليار درهم منها 99 مليون درهم خاصة بحوادث السير أي 44% من مجموع الكوارث التي عوّضت. فيما يخص التعويضات على حوادث الشغل يعرض مجموع التعويضات في سنة 1988 16.63 مليون درهم أي 16.63% من مجموع التعويضات وفي حين أن هذا الفرع لا يؤمن سوى 12% من المداخيل العامة التي حققت في سوق التأمينات.

وهذه التسييق الكبيرتي للتجوير في الحاديات حوادث السير وحوادث الشغل فجعلت في عيني التأمينا
على السيارات وحوادث الشغل بغير حساب، مستوفوا في هذا القطاع عجز المستثمر يرجع حسب نفس
هذه التسييق ولني كثره كوارث حوادث السير بالمعز في حيث بقدر العدد السنوي لهذه الحوادث بالكثر
من 40.000 حادثة في جهة وكثرة حوادث الشغل التي تقدر متوسطها السنوي ب 55.000، إلا أنه
في المعز في على هذا القطاع المستثمر بسوء السير والتعقبات والحوادث التي عرفت بها بعض المستثمرين
في هذا القطاع له دليل على ذلك، حيث أنه لا يقوم بالالتزاماته تجاه التأميني وذلك بالتمسك بالتمسك
المعروفة والتي هي مسألة العجز التي يستشرون ورأوها للتعلق في التزاماتهم وعدم تنفيذ
الأحكام المخيرة في حقهم في أن المؤسسات التأمينية تستثمر في العقار
وهذه التعقبات بسوء التسييق المستثمر في أفريقيا إلى عجز بلادنا بكونها بنوي في تأميمات
السيارات وحوادث الشغل التي يرجع أساسا إلى نقلها للجم الذي تؤدي منها التجوير في
على الأحداث. وهذه التعلق راجع إلى التسييق وإلا مستشارت ذات الربح السريع
أما خلاص الدولة على هذا القطاع ثابت به دعمه. إلا أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة
لتناقص المصالح التي أخذت الدولة في خلال وزارة المالية عدة إجراءات في تنظيم هي
الأخرى بالرجوع لعدم معالجة المسألة في عهد، إذا انصرفت هذه الإجراءات في
إرساء تعريفا جديدة للسيارات والحوادث التي تنقل كاحصل المواطنين "مخسبة" في
الدور الذي يجب أن يلعبه هذا القطاع في قبوله في قضا، مما خلل تسهيل الدولة وهي
خلال جلب الإدخال العمودي، وبارتفاع نسبة تعطية الجازمات ونسبة اجتماعية التأمينا
في المعز.

97

إن الوضع الاقتصادي العالمي للتجارة (بالقسيط، بالجملة) وسائر تطورها يتخضعان لعدة عوامل منها: التطور الديمغرافي الطبيعي، الديموقراطية، تعبير بعض الناطقة القروية، توسع الدائرات الضرورية للمراكز و ظهور مراكز جديدة.

فبالاكتفاء فقط بوتيرة الإعمار الحالية، التي هي نسبة 44.7٪، وبالأخذ بنسبة النمو الديمغرافي العام (2.14٪ في السنة) فإن سنة 2000 ستشهد توزيعاً للسكان لمالغ الحواضر على حساب البوادي (163 مليون مصري و 155 مليون بدوي).

بذلك يستدل علينا أن نفهم على أن هذا التطور ستكون له انعكاسات كبيرة على تطور التجارة وخاصة منها تجارة التقسيط بشكلياتها المؤسسات الكبيرة الحجم و الدكاكين الصغيرة. ولكن ما يجب تسجيله هو أن التجارة بصفة عامة تسير النشاط الاقتصادي العام في جميع تقلباته. فإذا كان التطور الاقتصادي قد عرف فتوراً منذ بداية الثمانينات حيث أن نسبة التطور الذي سجلها الناتج الداخلي الإجمالي قد تراجعت من 5٪ ما بين 1970-1975 إلى 3.2٪ خلال الفترة 1980-1989، فإن هذا التراجع قد عرفه أيضاً التجارة حيث أن نسبة تطورها قد انخفضت من 4.1٪ إلى 3.4٪ في السنة.

هذا الانخفاض يرجع أساساً إلى التراجع الذي سجلته طلب المقاولات والإدارات العمومية: من 10.2٪ إلى 3.4٪ من الطلب العام بالنسبة الأولى ومن 12.4٪ إلى 2٪ بالنسبة الثانية في الوقت الذي عرف فيه متوسط الاستهلاك السنوي للأسر جوهراً نتيجة نسبة التضخم المرتفعة. أما الطلب الخارجي فهو الوحيد الذي عرف - جزئياً - ارتفاعاً حيث أن نسبة تطوره من 4.2٪ إلى 5.1٪ من الطلب العام.

هذه الحركة تتجسم بوضع ميولات سياسة التطور منذ تطبيق مخططات التقويم: تعبئ النفقات العمومية، تقليص حجم الاستثمار، سياسة التوجيه نحو مضاعفة التصدير...

هذان حيث المؤثرات التي تخضع لها التجارة، أما فيما يخص مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني فيمكننا أن نسجل بأن التجارة الداخلية بالجملة و بالتقسيط تشغل حوالي 16٪ من السكان العاملين وتساهم بما بين 12 و 13٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

ولكن أمام الغياب الشبه التام للإحصائيات يصبح من غير الممكن معرفة بنية التجارة الداخلية، وبذلك يفقد أهداف أهداف التجار، كما أنه يصبح من المستحيل معرفة أشكال استعمال عوامل كل من العمل ورأس المال في كل صنف من التجارة.

ولكن هذا لا يمنع من تلمس نشاط التجار وتطويعه من خلال الإحصائيات المشوقة. فالقيمة المضافة التي تتيح معرفة مساهمة التجارة في خلق الثروة الوطنية وصلت في سنة 1989 إلى 19.1 مليار درهم أي 12.6٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

وما لا شك فيه أن نتائج النشاط التجاري لهذه شغرى بنسبة كبيرة إلى استهلاك الأسر الذي ارتفع بوتيرة سنوية نسبتها 3.4٪ ما بين 1980 و 1984، ما ارتفع راجع بنسبة مطلقة إلى النمو الديمغرافي.

عدد المقاولات: فيما يخص عدد المؤسسات التجارية، فإن الإحصائيات الرجائية تدل على أنه في سنة 1984 أضيفت 4935 مؤسسة، من بينها 2050 تشغل في تجارة الجملة و 2885 في تجارة التقسيط.

هذه المقاولات حققت رقم معاملات يقدر بـ 49 مليار درهم يؤثر بنسبة 71.1٪ لمالغ

تجارة الجعلة و 21.1٪ لتجارة التوسيط. وتجدر الإشارة إلى أن المقاولات المعنية هنا هي تلك التي تخضع لنظام الربح الصافي والتي رقم معاملاتها يفوق 500,000 درهم. أي أن هذه الإحصائيات قد أغفلت ذببة كبيرة من المقاولات التي لا تخضع لهذا النوع من العباية والتي يقل رقم معاملاتها عن 500,000 درهم، كما أنها أغفلت عدد جد كبير من المشتغلين بهذا القطاع، والذين هم في حالة بطالة مُقنعة (كالباعة المتجولين) والذين يسهل عليهم ولوج هذا القطاع نظراً لأن الإشتغال بمثل هذا النوع من التجارة لا يستوجب رأسمال كبير. كما أن الإحصائيات الجبائية تدل على أن:

- 1 - في قارة الجعلة 10 ما بين 1881 مقارنة بـ 48٪ مما رقم المعاملات العام لهذه التجارة وهذه المقاولات العشر مخصصة في قارة السمروحات وهي بالخصوص، أطولان، موبيل، نيكساكو، صومبي... بالإضافة إلى الملكية الشريفة للتصدير سابقاً.
- 2 - في قارة التوسيط 10 مقاولات فقط 36.1٪ مما رقم معاملات هذه التجارة وهي بالخصوص رينو، أوطوهول،... ورجعى الوحدات الصغيرة. كما تدل الإحصاءات على أن خلال سنة 1977، 48 عامًا قد حققت 34٪ مما رقم المعاملات مما مجموع المقاولات التجارية الكبرى المشتغلين في قطاع التجارة.

من حجم المشتغلين في النشاطات التجارية سنة 1987 بأكثر من 728,000 شخص ما بين 11,000 في الوسط الحضري و 15,000 في الوسط القروي أي (14.1٪ و 18.9٪) وحسب الوصفية في المهنة فإن المشتغلين في التجارة يتوزعون على النحو التالي = 64٪ من التجار المستقلين، 35٪ اشتغلوا كـ 7.7٪ ما جورو، الباقي يشكل أصناف أخرى (معلمين، مساعدين، عمال...) .

منما يخص التشغيل الحضري في التجارة، الإحصائيات تدل على أن هذا القطاع خلق مناصب بسببة كبيرة بمتوسط 11926 منصباً شغل في السنة ما بين 1978 و 1988. كما أن نقط البيع تقع زحموا إلى 480,000 نقطة من 300,000 في الوسط الحضري، فإذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الإجمالي للسكان فإن هذه المعطيات تدل على وجود متوسط وطني بسببة محل تجاري واحد لحسب موالين (محل واحد 35 حضري أو واحد 14 قروي).

99

إن السياحة نشاط أساسي لحياة الأمم ولها تنوع به من تقارب بين الشعوب ولنا تأثيراتها
المباشرة على القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التربوي وإذ اقتصادية للمجتمعات وعلى
العلاقات الدولية لهذه المجتمعات .
هذا النشاط بفعل تطور وسائل الاتصال والتقل أصبح يحتل صناعة قائمة بذاتها موجهة نحو
التصدير

فالغرض كما في الأمم ، ومنذ انه مستقل أعطى لهذا القطاع اهتماما كبيرا ، إلا ان ما يميزه
عن باقي هذه الأمم هو اعتماد السبب التام إلى مبادئ قطاعات محدودة أخرى على السياحة
كورد للعلامة الصعبة ، حيث ان الاعتماد بالسياحة أصبح من الثوابت في كل المخططات
الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها المغرب منذ الستينات كما ان الدولة اتخذت عدة تدابير
مراجعات لتشجيع الاستثمار السياحي وذلك بتسهيل الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية
القروض والإعفاءات الضريبية ، إلى غير ذلك .

لأنه بحكم ارتباطها بالعالم الخارجي ، أصبحت محور رقي هذا القطاع تخضع لعدة عوامل أغلبها
خارجية ، كما ان الدولة أصبحت على عتبة عالمي السيطرة على هذه العوامل .
مبدا لصاحبه إلى المنافسة الكبيرة التي أصبح لها المغرب من طرف بعض البلدان كإسبانيا ، تونس
واليونان ، والتي تقدم نفس المنتج السياحي متأثر الطلبات في هذا الميدان بالقطاعات
الاقتصادية والاجتماعية للبلد - السموت نفسه ، حيث ان الاما من الاقتصادية والاجتماعية
التي تهر بها بلدان العالم الرأسمالي المتطور والاهتملة في الركود الاقتصادي والتضخم والبطالة ...
جعلت قطاع السياحة المغربي يعرف وتيرة تطور أقل نسبة مما هي قبل ، كما ان الاما من
السياسية والعسكرية الدولية تكللها نفس التأثيرات السلبية على السياحة (في المغرب) كما ان
اعتبار دول العالم الرأسمالي المتطور تحتل أهم سوق سياحي بالسبب للمغرب كما ان
هذه التأثيرات السلبية لا تنحصر في قطاع السياحة بل تمتد إلى قطاعات أخرى لها ارتباط
بها ، ان الأخيرة كإرضاء التقليدية ، والنقل ... الخ ، هذا ما يوضح فلاس الاختيارات في الميدان
الاقتصادي للمسؤولين حيث يراهنون على السياحة لتعاضد أساسا العجز الذي يعرفه ميزان الادوات
الناتج بدوره على استيعاب في كل الميادين

وعندما ننظر إلى الطلبات على المستوى الداخلي فإن وضعية الفقر والبطالة للأغلبية الساحقة
من أفراد الشعب ، الناتجة عن هزالة الأجور والبطالة من جهة ، وارتفاع الأسعار المستعمر لا سعار
المرتفع الشيء أصلا ، كما ان الفئات العليا من شرائح المجتمع المغربية المستهدفة المنتج السياحي
بطلبها في المجال السياحي إلى الخارج ، وقد أصبح واضحا ان تزاومة الخليج الموحدة مدعياتها
السياحة المغربي بالخارج ، وعدم الاعتماد بالسياحة الداخلية ، إذ ان العجز المسؤولون على السياحة
إلى التخلي عن أفضله حتى يتمكنوا من استغلال المنتج السياحي ،

والتي تلتبس الوضعية التي عليها قطاع السياحة بالمغرب ومكانة في الاقتصاد الوطني ،
 يجب على الهداية التطورات للبنية الأساسية في المجال السياحي ، ثم حجم النشاط السياحي
 بالنسبة للنشاط الاقتصادي العام ، للوصول إلى قليل بعض المشاكل الحقيقية التي يعجزها قطاع
 السياحة بالمغرب .

المسألة الثانية : السياحة

إن الطاقة الإيوائية في المغرب هي تزايد ملحوظ وذلك بفضل السياسة التي تتبناها الدولة
 في هذا الميدان ، التي تتركز بالأساس على ترويج المستثمرين إلى هذا القطاع بفتحهم للمزايا
 والفوائد المحفزة على القيام ببناءات مستمرة على المصممة بناء وحدات فندقية و الجازمات
 سياحية ، وكنتيجة لهذه السياسة أصبح قطاع السياحة يتوفر على إمكانات إيوائية تصل
 حاليا إلى 96000 سرير منها 74300 في الفنادق المصنفة و 21700 في الفنادق الغير
 المصنفة ، فضلا عما يمكن أن يتصل إلى 56000 مكان في المحميات كما أن الطاقة
 الإيوائية أصبحت أكثر تنوعا ويتعلق ذلك في طبيعة الفنادق المصنفة ، حيث أصبحت
 الطاقة الإيوائية في المغرب تتألف من 44.000 سريرا (35 منها مصنفة في الدرجتين 4 و 5 نجوم
 كما أن التوزيع الجغرافي لهذه الإمكانيات ليس متساويا ، فبعض التوارز متصد تعميم الاستفادة
 من الراج السياحي ، فبعضها اندخا في سياحي عاكس من مناطق الباس ، إن أن التركز الجهوي
 للوحدات الفندقية عالميا ، والسياحية تتركز في كبرى أحسن أن من المسيرة ، خاصة أمراكش
 أكادير ، غاس ، رزازات والدار البيضاء ، مستحوذ على 73٪ من الطاقة الإيوائية الإجمالية
 مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني :

لقد عرفت المداخل السياحية تطوراً كبيراً حيث ارتفعت من 150 مليون درهم سنة 1984
 إلى 9045 مليون درهم سنة 1988 إلى 10,5 مليار درهم سنة 1990 وحسب المخطط
 88-92 فإن المداخل ستبلغ 14800 مليون درهم سنة 1992 .
 هذه المداخل جعلت القطاع السياحي - بالسياحة - يقدار 10٪ على مداخل حساب المداخيل
 ليزان الأداءات وبقدر 10 إلى 13٪ بالنسبة لمجموع حصيلة الدولة من العملة الصعبة .
 أما مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الإجمالي فهي في تطور مستمر أيضا ،
 حيث انتقلت هذه المساهمة من 4,4٪ سنة 1980 إلى 5٪ سنة 1988 ، وإذا ما تأخذنا نسبة
 تطور مداخل السياحة من العملة الصعبة مع نسبة تطور تحويلات العمال المغاربة
 في الخارج فإننا النسبة الأولى